

مذكرات جلب

يقتضي حضور الأشخاص التالية اسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وأن لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
محمد اسماعيل احمد فلاح	صلح عمان	٩٧٤/٥/٤	٨ صباحا	سوء استعمال الامانة بعد البيع
اسماعيل احمد الفلاح	"	٩٧٤/٥/٤	"	"
وليد عبد الرؤوف البيطار	"	٩٧٤/٤/٢٤	"	اعطاء شيك بدون رصيد
فوزية محمد فارس	"	٩٧٤/٤/٢٩	"	السرقة
ابراهيم عبد الجليل عبد الله الملقب بالبس	صلح الزرقاء	٩٧٤/٥/١١	"	"
محمود ابو زعنونه	صلح مادبا	٩٧٤/٤/٢٧	"	"
انيس حاييد الفرح المزيقات	صلح مادبا	٩٧٤/٤/٣٠	"	جرائم

الجمهورية الهاشمية **لمملكة الاردنية الهاشمية**

عمان : الإربعاء ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٩٤ هـ . الموافق ١ ايسار سنة ١٩٧٤ م . العدد ٢٤٨٨

الفهرس

صفحة		
٦٨٨	قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤	قانون اتحاد المزارعين في وادي الاردن
٧٠٣	قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٤	قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين
٧٠٨	قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٤	قانون ضريبة بيع العقار
٧٠٩	قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤	قانون معدل لقانون الشركات
٧١١	نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٤	النظام المالي لمؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية
٧٢٢	نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٤	النظام المالي لمؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية
٧٢٩	نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٤	نظام علاوات وكلاء الوزارات ومدراء الدوائر
٧٣٠	نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٤	نظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لمستخدمي الخط الحجازي الاردني
٧٣١	نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٤	نظام عائيدات تعدين الفوسفات
٧٣٢	نظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٤	نظام معدل لنظام المياه لمشروع قناة الغور الشرقية
٧٣٣	نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٤	نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي
٧٣٤	نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٤	نظام معدل لنظام موظفي صندوق قروض البلديات والقرى
٧٣٥	نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٤	نظام معدل لنظام موظفي المنظمة التعاونية الاردنية
٧٣٦	نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٤	نظام معدل لنظام الخدمة المدنية
٧٣٨	نظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٤	نظام الاتحاد الوطني العربي

نحسب الحسب للملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المرفق الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المرفق وأضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤

قانون اتحاد المزارعين في وادي الاردن

احكام تمهيدية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المرفق (قانون اتحاد المزارعين في وادي الاردن لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام يصدر بمقتضاه المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

- | | |
|----------------------------|---|
| أ - الملكية | الملكية الاردنية الهاشمية |
| ب - الحكومة | حكومة المملكة الاردنية الهاشمية |
| ج - الهيئة | هيئة وادي الاردن المؤسسة بموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ . |
| د - الاتحاد | اتحاد المزارعين في وادي الاردن المؤسس بموجب هذا القانون |
| هـ - الوادي او وادي الاردن | هو الجزء من المملكة الواقع بين الشاطئ الشمالي للبحر الميت جنوبا وحدود المملكة شمالا ومنسوب سطح البحر شرقا وغربا . |
| و - المزارع | الشخص الذي يمتن الزراعة ويستغل ارضا مروية في وادي الاردن في اغراض زراعية . |
| ز - العضو | المزارع الذي تتوفر فيه شروط عضوية الاتحاد الواردة في هذا القانون . |
| ح - المجلس او مجلس الادارة | مجلس ادارة اتحاد المزارعين المؤلف بموجب احكام هذا القانون . |
| ط - مجلس المنطقة | مجلس ادارة منطقة التنمية المؤلف بموجب احكام هذا القانون . |

الباب الاول

اتحاد المزارعين

الفصل الاول

تأسيس اتحاد المزارعين - غاياته - وعفريته

المادة ٣ - يرأس بموجب هذا القانون اتحاد للمزارعين في وادي الاردن يضم في عضويته جميع المزارعين في الوادي يسمى (اتحاد المزارعين في وادي الاردن) لغايات تطوير الزراعة في الوادي وتمكين المزارعين فيه من المساهمة في رسم وتنفيذ السياسة والبرامج الزراعية الحكومية في الوادي وزيادة مساهمتهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتأمين عائدات مجزية لهم وزيادة انتاج المواد الغذائية باستغلال الاراضي الزراعية والموارد المائية المتاحة في الوادي على اعلى درجة من الكفاءة وبأقل التكاليف .

المادة ٤ - عند فقا هذا القانون يعتبر عضوا في الاتحاد بصورة تلقائية كل مزارع يستغل وحدة زراعية فأكثر في منطقة قناة الغور الشرقية حددت سلطة المصادر الطبيعية حدودها وابعادها او قطعة فأكثر من الاراضي المروية في وادي الاردن خارج منطقة قناة الغور الشرقية بصورة مباشرة ويتخذ كافة القرارات المتعلقة بعمليات انتاج وتسويق حاصلاتها الزراعية سواء كانت الارض ملكا له او يستأجرها بأجرة نقدية او يستغلها بالزراعة .

المادة ٥ - في حالة وجود أكثر من شخص يملكون او يستأجرون بالاشتراك وحدة زراعية فأكثر او قطعة ارض مروية فأكثر يجري اعتبارهم لاغراض هذا القانون عضوا واحدا في الاتحاد بغض النظر عن عدد المشتركين في ملكية او استئجار الوحدة او الوحدات الزراعية او قطعة او قطع الاراضي المروية وعدد الوحدات او قطع الاراضي المملوكة او المستأجرة من قبلهم .

المادة ٦ - في حالة وجود مزارع يستغل بالمزراعة أكثر من وحدة زراعية او أكثر من قطعة ارض مروية فيعتبر المزارع عضوا واحدا في الاتحاد بغض النظر عن عدد الوحدات الزراعية او قطع الاراضي التي يستغلها .

المادة ٧ - في حالة تقسيم قطعة ارض مروية الى اجزاء لا تقل مساحة كل منها عن ١٥ دونما بقصد استغلال كل جزء منها بشكل مستقل عن الاجزاء الاخرى فيعتبر المزارع الذي يستغل جزءا من الارض بشكل مستقل عن مستغلي الاجزاء الاخرى عضوا في الاتحاد مع مراعاة ما ورد في المادتين (٥) (٦) من هذا القانون .

المادة ٨ - في حالة وجود قطعة ارض او وحدة زراعية مروية وغير مستغلة في اغراض زراعية بالايجار او بالمزراعة فيعتبر المتصرف فيها بصورة قانونية عضوا في الاتحاد وان لم يكن يمتن الزراعة .

المادة ٩ - يدفع العضو الى الاتحاد عند انضمامه اليه لأول مرة رسم انتساب قدره ديناران كما يدفع للاتحاد مبلغ ثلاثة دنانير سنويا كرسم اشتراك .

هذا من الأشغال

الفصل الثاني مركز الاتحاد ومسؤولياته وصلاحياته

المادة ١٠ - يكون مركز الاتحاد في وادي الاردن في مكان يختاره وله احدث فروع ووكالات له في الرادي وفي داخل المملكة وخارجها .

المادة ١١ - يتمتع الاتحاد بشخصية اعتبارية مستقلة وله ان يستأجر وان يمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان يبرم العقود ويقيم الدعاوى القضائية باسمه وله ان ينيب عنه في الاجراءات القضائية المتعلقة به وكلياً خاصاً له .

المادة ١٢ - يعهد للاتحاد لتحقيق غايته بالمسؤوليات التالية :

أ - توفير القروض والمداخلات الزراعية التي يحتاجها اعضاء الاتحاد في اغراض الانتاج الزراعي بما في ذلك الآلات والادوات والمواد الراعية كالجارات والآلات والادوات لرش المزروعات والأسمدة والبذور والمبيدات بالكيمياء ومن التوعيات وفي المواعيد المطلوبة .

ب - القيام بالأعمال الزراعية ذات الصلة المشتركة بين جميع او بعض اعضاء الاتحاد كمكافحة الآفات والابوة الزراعية وسقي الحاضلات الزراعية ونقلها الى مراكز التجميع ومراكز التسويق بما في ذلك فرز حاضلات اعضاء الاتحاد وتجهيزها للتسويق طبقاً للشروط والمواصفات التي تقررها الجهات الحكومية المختصة .

ج - تسويق وبيع الحاصلات الزراعية الخاصة باعضاء الاتحاد في مراكز التسويق بالجملة في داخل المملكة وفي مراكز التسويق بخارج المملكة .

المادة ١٣ - يجوز للاتحاد بالصلاحيات التالية :

أ - انشاء واستئجار الابنية والمنشآت وتجهيزها بالمعدات وخلافه اللازمة لاعماله بما في ذلك مراكز التجميع والفرز والتوضيب ومراكز التسويق بالجملة في الوادي ومستودعات التبريد والتخزين ومراكز تخزين وتوزيع المداخلات الزراعية .

ب - شراء واستيراد واستئجار الآليات والادوات والمواد التي يحتاجها الاتحاد او يحتاجها اعضاءه لاغراض الانتاج الزراعي وبيعها وتأجيرها لهم .

ج - إقامة او المساهمة في إقامة المصانع لتصنيع الحاصلات والمداخلات الزراعية بما في ذلك مصانع مواد وعبوات وتغليف وتعبئة وحفظ الحاصلات الزراعية .

د - المساهمة في اية شركة او مؤسسة تتفق غاياتها مع غايات الاتحاد او تمارس عملاً يساهم الاتحاد على تحقيق غاياته .

هـ - توفير القروض الموسمية التقديرية والعينية لاطفاء الاتحاد من اموال الاتحاد او من اموال مؤسسة الاقراض الزراعي وتخصيل واتخاذ الاجراءات لضمان تسديدها .

و - تسويق وبيع الحاصلات الزراعية الخاصة باعضاء الاتحاد باسم الاتحاد وبالنسبة عن اعضاءه مباشرة في الاسواق الداخلية المخصصة للبيع بالجملة او بواسطة الوسطاء وذلك للحاصلات المخصصة للاستهلاك المحلي وكذلك تصدير وتسويق وبيع الحاصلات المخصصة للتصدير في الاسواق الخارجية باسمه مباشرة او بواسطة المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية او بواسطة المصدرين .

المادة ١٤ - يحق للاتحاد من اجل تأمين احتياجات الاسواق الخارجية او المصانع وزيادة فرص التصدير ان يتعاقد مع اعضاء الاتحاد لانتاج اصناف معينة من المحاصيل الزراعية بموجب شروط يقررها كما يحق له وفي حالات خاصة ان يشتري من اعضاءه بعض او جميع حاصلاتهم باسعار يحددها وان يسرق هذه الحاصلات لحساب الاتحاد .

المادة ١٥ - يحق للاتحاد ان يستفيد من :

أ - الهبات والمنح والاعتمادات والارادات والقروض وبيع السندات المالية واية وسائل مالية اخرى محلية تيسر لاعماله ومشاريعه .

ب - القروض من الحكومات والمؤسسات الاجنبية والهيئات والوكالات والمؤسسات الدولية بموجب القوانين والانظمة النافذة المعمول بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٦ - يحق للاتحاد عقد الاتفاقات والعقود وطرح العطاءات اللازمة لتسيير اعماله كما يحق له تحويل اية وزارة او دائرة او مؤسسة حكومية بموافقة هيئة وادي الاردن مسؤولية تنفيذ وادارة وتشغيل اي مشروع من مشاريعه او اي جزء منه وان ينفذ مشاريعه بواسطة المتعهدين على ان يجري انتخابهم على اساس المنافسة الحرة .

المادة ١٧ - يجوز للاتحاد ان :

أ - يسجل ماركات تجارية خاصة به وان يثبت هذه الماركات على العبوات التي تنقل بها محاصيل الوادي للاسواق .

ب - يتخذ بالتعاون مع الجهات المختصة التدابير اللازمة لرفع كفاءات ومهارات اعضاءه وزيادة وتحسين التاجهم الزراعي كما ونوعاً بما في ذلك عقد الدورات التدريبية واستقدام الخبراء .

ج - تنظيم المسابقات والمعارض الزراعية وتحديد فئة الجوائز المستحقة للجائزين بقصد تنمية روح المنافسة البناءة بين اعضاء الاتحاد .

د - يؤلف لجناً تختص كل منها في عمل من اعمال الاتحاد بقصد توثيق العلاقة بين الاتحاد والوزارات والمؤسسات الحكومية وغيرها وتحقيق الاهداف المشتركة بينها وبقصد توثيق العلاقة بين اعضاء انفسهم وترسيخ حس الانتماء لديهم والاستفادة من خبراتهم وتحويل هذه اللجان بالصلاحيات اللازمة لها لتمكين من ممارسة اعمالها بكفاءة ودفع المكافآت والتعويضات لاطفاء هذه اللجان .

هكذا من الأشهر

المادة ١٨ - لا يجوز لغير الاتحاد أو من يعهد إليه انشا. وإدارة وتشغيل مراكز واسواق الجملة لبيع المحاصيل الزراعية في وادي الأردن .

المادة ١٩ - على الرغم مما ورد في أي قانون آخر يثق :-

أ - هيئة وادي الأردن وسلطة المصادر الطبيعية ومؤسسة الأقرض الزراعي وأية وزارة أو مؤسسة حكومية أخرى تكليف الاتحاد بتحصيل ديونها وأموالها التي تتحقق على أعضاء الاتحاد مقابل اجور يتفق عليها .

ب - هيئة وادي الأردن باعتبارها الجهة الحكومية المختصة بتطوير وادي الأردن اجتماعيا واقتصاديا تنفيذ المشاريع التي تحددها هي والتي تعتبر بموجب هذا القانون جزءا من أعمال ومسؤوليات الاتحاد وكذلك إدارة وتشغيل هذه المشاريع أو ان تعهد بذلك الى مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية الأردنية الى ان يصبح الاتحاد قادرا على تحمل المسؤوليات وتبقى هذه المشاريع ملكا للهيئة الى ان يتم نقلها الى الاتحاد بصورة اصولية وعلى ان يتم ذلك خلال مدة اقصاها عامين من تاريخ بداية تشغيل هذه المشاريع .

ويحدد مجلس الوزراء بتسليم من رئيس هيئة وادي الأردن قيمة هذه المشاريع وتعتبر هذه القيمة دينا على الاتحاد يستحق الاداء في المواعيد وبموجب الشروط التي يحددها مجلس الوزراء .

المادة ٢٠ - يمارس الاتحاد وحدها امكن ذلك صلاحياته ومسؤولياته المنصوص عليها في هذا القانون على اساس المنافسة الحرة .

المادة ٢١ - على الاتحاد التعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والمنظمة التعاونية الأردنية في تنفيذ برامجها وتحقيق اهدافها المتعلقة بتطوير وادي الأردن . وعلى الاتحاد التعاون بصورة خاصة مع :-

أ - وزارة الزراعة في :-

١ - وضع وتطبيق دورة زراعية ونمط زراعي في وادي الأردن .

٢ - دعم وتطوير برامج البحث والأرشاد الزراعي .

٣ - تطبيق بطاقة الحيازة الزراعية .

ب - مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية في :-

١ - وضع وتنفيذ برامج التسويق الزراعية .

٢ - تحديد وتطبيق المواصفات والشروط الواجب توفرها في الحاصلات الزراعية التي تصدر الى خارج الوادي وفي العبوات وأوزانها وتوضيب الحاصلات الزراعية للتسويق الداخلي والخارجي .

ج - المنظمة التعاونية الأردنية في :-

تشجيع الأعمال الجماعية ودعم الجمعيات التعاونية الزراعية في وادي الأردن .

د - مؤسسة الأقرض الزراعي في :-

وضع وتنفيذ برامج الأقرض الزراعي للأعضاء وشروط الأقرض والضمانات الواجب تقديمها وطريقة سحب الأموال وكيفية مواعيد تسديد القروض وتحديد الاجور التي يتقاضاها الاتحاد مقابل تحصيل أموال مؤسسة الأقرض الزراعي .

ه - هيئة وادي الأردن وسلطة المصادر الطبيعية في :-

وضع الترتيبات لتحصيل ديون وأموال هيئة وادي الأردن وسلطة المصادر الطبيعية التي تتحقق على أعضاء الاتحاد وتحديد الاجور التي يتقاضاها الاتحاد مقابل ذلك .

الفصل الثالث

الشؤون المالية

المادة ٢٢ - يتكون رأس مال الاتحاد من المصادر التالية :-

أ - رسوم الاشتراك والعضوية .

ب - الأموال المتقولة وغير المتقولة التي تقدمها الحكومة للاتحاد .

ج - القروض والمساعدات التي يحصل عليها الاتحاد .

د - أية مبالغ أخرى يحصل عليها الاتحاد ويقرر مجلس الإدارة اعتبارها من رأس مال الاتحاد .

المادة ٢٣ - تبدأ السنة المالية للاتحاد في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي بنهاية شهر كانون الاول من السنة ذاتها اما السنة المالية الأولى فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في آخر شهر كانون الاول من السنة التالية .

المادة ٢٤ - تودع أموال الاتحاد في حسابات خاصة لدى البنوك المحلية المعترف بها ويجري السحب من هذه الحسابات بالطريقة التي يعينها النظام المالي للاتحاد والى ان يصدر هذا النظام يجري السحب بالطريقة التي يقررها مجلس الإدارة .

المادة ٢٥ - يحسب الاتحاد سجلات محاسبية منظمة ودورة مستندية كاملة وفقا لنظام القيد المزدوج والعرف المحاسبي التجاري ويتولى مراقبة وتدقيق حسابات الاتحاد فاحص حسابات قانوني يعينه المجلس ويحدد اتماعه لمدة مئة مالية واحدة ويكون مسؤولا امام المجلس عن تدقيق وضبط كافة قيود وحسابات الاتحاد ويصادق على الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر .

المادة ٢٦ - يعنى الاتحاد من جميع الضرائب والرسوم على كافة معاملاته الرسمية وعلى مشترياته اللازمة لتحقيق غاياته .

المادة ٢٧ - يحظر على أعضاء الاتحاد تسويق أو بيع حاصلاتهم الزراعية أو تصديرها أو نقلها الى خارج الوادي أو التصرف بها في غير أغراض استهلاكهم العائلي الا بواسطة الاتحاد على انه يجوز للعضو بموافقة الاتحاد تسويق وبيع حاصلاته مباشرة وعن غير طريق الاتحاد اذا توفرت الشروط التالية :

أ - ان يكون الاتحاد غير قادر على تسويق هذه الحاصلات او ان تكون الاسعار المعروضة على العضو انسب من الاسعار التي يتوقع الحصول عليها فيما لو تم تسويقها عن طريق الاتحاد.
ب - ان يسدد القروض الموسمية والالتزامات المالية المتحققة عليه للاتحاد او لاية جهة اخرى عهدت الى الاتحاد او التزم الاتحاد بتحصيلها له .

ج - ان يقوم بفرز وتوضيب وتجهيز الحاصلات لتسويق بموجب الشروط والمواصفات المقررة.

المادة ٢٨ - كل من يخالف احكام المادة (٢٧) والانظمة والقرارات التي يصدرها مجلس الادارة تنفيذها لها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينارين ولا تزيد عن عشرة دنانير عن كل طن او كسوره من الحاصلات الزراعية التي يتم التصرف بها بصورة مخالفة .

المادة ٢٩ - بالرغم مما ورد بأي تشريع آخر لموظفي الضابطة العدلية وموظفي وزارة الزراعة المختصين حق دخول الاماكن التي يشبه بوقوع مخالفة فيها لاحكام هذا القانون كما يحق لمس إيقاف اي وسيلة نقل وتفتيشها في اي وقت ويستثنى من ذلك محلات السكن التي يتم تفتيشها بهرا بحضور المختار او اي شخص .

الباب الثاني

تكوينات الاتحاد وجهازه

الفصل الاول

تكوين الاتحاد

المادة ٣٠ - يتكون الاتحاد من :

- أ - الهيئة العامة
- ب - مجلس الادارة
- ج - الهيئات العامة لمناطق التنمية
- د - مجالس مناطق التنمية

الفصل الثاني

الهيئة العامة

المادة ٣١ - أ - تتألف الهيئة العامة من مجالس مناطق التنمية ويعتبر جميع الاعضاء المنتخبين في مجالس مناطق التنمية اعضاء في الهيئة العامة .

ب - يمثل كل عضو في الاتحاد بصوت واحد في الهيئة العامة وعلى هذا الاساس يكون لكل عضو في الهيئة العامة عدد من الاصوات في اجتماعات الهيئة العامة مساوي لتأرجح قسمة عدد اعضاء الاتحاد المشمولين في منطقة التنمية التي ينتمي اليها عضو الهيئة العامة على عدد اعضاء مجلسها .

المادة ٣٢ - أ - تعقد الهيئة العامة اجتماعها العادي خلال النصف الثاني من شهر تموز من كل عام في موعد تحدده مجلس الادارة .

ب - تعقد الهيئة العامة اجتماعات فوق العادة بناء على قرار مجلس الادارة او بناء على طلب عدد من اعضاء الهيئة العامة يتناون ٢٥٪ على الأقل من مجموع عدد اعضاء الاتحاد ويجوز لرئيس مجلس الادارة دعوة الهيئة العامة لاسباب اضطرارية يذكرها في بطاقة الدعوة الى الاجتماع وفي هذه الحالة لايجوز البحث في غير المسائل التي يحصل الاجتماع من اجلها الا اذا كانت مرتبطة او متفرعة عنها وذلك حسب تقدير رئيس الهيئة العامة .

ج - يحضر اجتماعات الهيئة العامة اعضاء مجلس ادارة الاتحاد ويرأس اجتماعاتها رئيس مجلس الادارة او نائبه في حالة غيابه واذا تغيب الاثنان فأكثر اعضاء مجلس الادارة الحاضرين سناً كما يحضر هذه الاجتماعات رئيس هيئة وادي الاردن او من يمثله بصفة مراقب .

المادة ٣٣ - تدعى الهيئة العمومية للاجتماع بتوجيه دعوة خطية من رئيس مجلس ادارة الاتحاد تحدد مكان وزمان وجدول اعمال الاجتماع بالإضافة الى الاعلان عن موعد الاجتماع في اكثر من صحيفة محلية . ويكون الاجتماع قانونياً اذا حضرته الاكثريّة المطلقة من اعضاء الهيئة العمومية واذا لم يكتمل هذا العدد في الموعد المقرر للاجتماع تدعى الهيئة العامة العمومية لعقد اجتماع آخر بعد اسبوع واحد من ذلك التاريخ ويكون الاجتماع قانونياً باي عدد من الحضور .

المادة ٣٤ - تتخذ قرارات الهيئة العامة بالاكثرية النسبية للاصوات التي يمثلها الحاضرون ويكون الاقتراع على القرارات بالطريقة التي تقررها الهيئة العمومية .

المادة ٣٥ - تتمتع الهيئة العامة بالصلاحيات التالية :

- أ - التوصية بمشاريع انظمة الاتحاد وتعديلات القانون .
- ب - تصديق الحساب الختامي للهيئة المالية المنتهية بعد الاطلاع على تقرير فاحصي الحسابات .
- ج - اعتماد مشروع الموازنة للسنة المقبلة .
- د - مناقشة التقرير المقدم من مجلس الادارة عن اعمال الاتحاد خلال السنة المالية المنتهية ووضع السياسة العامة للسنة المقبلة .

و - انتداب اعضاء مجلس ادارة الاتحاد .

ز - تقرير كيفية التصرف باموال الاتحاد .

ح - البت في اية مواضع اخرى يقررها مجلس الادارة في الدعوة الى الاجتماع .

ط - البت في المواضيع التي يقترحها اعضاء الهيئة العامة والتي ترد الى مجلس الادارة خطياً قبل موعد الاجتماع باسبوع واحد على الأقل .

الفصل الثالث

مجلس الادارة

المادة ٣٦ - يتولى ادارة شؤون الاتحاد مجلس ادارة المؤلف كالتالي :

أ - خمسة اعضاء يمثلون هيئة وادي الاردن ، وزارة الزراعة ، مؤسسة الاقراض الزراعي ، المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية والمنظمة التعاونية الاردنية ويعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من رئيس هيئة وادي الاردن بعد الاستئناس برأي وزير الزراعة وروضاء المؤسسات والهيئات المعنية .

ب - عشرة اعضاء ينتخبهم اعضاء الهيئة العمومية من بين اعضاء الاتحاد الذين يرشحون انفسهم لانتخابات مجلس الادارة .

المادة ٣٧ - يتم استبدال الاعضاء المعيّنين بقرار من مجلس الوزراء وتنسيب من رئيس الهيئة .

المادة ٣٨ - أ - عند تأليف مجلس الادارة لأول مرة ينتخب خمسة اعضاء لمدة سنتين وخمسة اعضاء لمدة اربع سنوات .

ب - عند انتهاء عضوية الاعضاء المنتخبين بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة ينتخب اعضاء جدد يحلون محل الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم لمدة اربع سنوات .

ج - لا يجوز اعادة انتخاب اي عضو انتهت مدة عضويته في مجلس الادارة الا بعد مرور عامين على انتهاء عضويته .

المادة ٣٩ - يشترط في الترشيح لعضوية مجلس الادارة ان :

أ - لا يكون المرشح وزيراً او رئيس بلدية او ممن يتقاضون راتباً من الحكومة باستثناء رواتب القاعد .

ب - يكون مقيماً في وادي الاردن .

ج - لا يكون عضواً في مجلس منطقة تنمية .

د - يكون اردني الجنسية متمتعاً بالاهلية المدنية الكاملة وغير محكوم عليه بجرم اخلاقي او بمقوية تأديبية تمس الشرف والكرامة وان يكون مسدداً الى الاتحاد الرسوم المستحقة عليه .

هـ - يقدم طلب الترشيح خطياً الى المكتب الرئيسي للاتحاد قبل موعد الانتخاب باسبوع واحد على الاقل .

و - تنشر اسماء المرشحين على لوحة الاعلانات في مكاتب الاتحاد حال اغلاق باب الترشيح .

المادة ٤٠ - يجري انتخاب اعضاء مجلس الادارة بالاقتراع السري ويعلن فوز المرشحين الذين يحصلون على اكثرية الاصوات .

المادة ٤١ - ينتخب مجلس الادارة من بين اعضاءه رئيساً له من بين الاعضاء المنتخبين كما ينتخب نائباً للرئيس وامينا للسر ويعين الاعضاء المفوضين بالتوقيع عن المجلس في الامور المالية .

المادة ٤٢ - يبلغ مجلس الادارة نتيجة الانتخابات الى رئيس الهيئة خلال اسبوع واحد من تاريخ اجرائها وتنتشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٤٣ - أ - لرئيس هيئة وادي الاردن اولاي عدد من اعضاء الهيئة العامة يمثلون مجتمعين ما لا يقل عن

٤٠٪ من مجموع عدد اعضاء الاتحاد حق الطعن في قانونية الانتخاب لدى محكمة العدل العليا خلال اسبوعين من تاريخ نشر الانتخابات في الجريدة الرسمية .

ب - اذا قررت محكمة العدل العليا عدم قانونية الانتخاب تدعى الهيئة العامة للاجتماع خلال عشرة ايام من تاريخ القرار لاعادة الانتخاب .

المادة ٤٤ - يمثل الاتحاد رئيس مجلس ادارته وينفذ قرارات الهيئة العامة ومجلس الادارة ويوقع العقود باسم الاتحاد .

المادة ٤٥ - يجتمع مجلس الادارة بصورة عادية مرتين في الشهر على الاقل وكلما دعت الحاجة الى الاجتماع بدعوة من رئيسه ويكون اجتماعه قانونياً اذا حضرت الاغلبية المطلقة من اعضاءه .

المادة ٤٦ - أ - باستثناء السلطات الممنوحة للهيئة العامة بموجب هذا القانون يعتبر مجلس الادارة مسؤولاً عن ادارة كافة اعمال الاتحاد وله ان يعين الجهاز اللازم لادارته وتنسيق اعماله وبحق له رهن عقارات الاتحاد واعطاء الكفالات والقيام بجميع الاعمال التي تكفل سير العمل في الاتحاد وفقاً لغاياته بما في ذلك استئانة الاموال على ان يتقيد بتوجيهات الهيئة العامة وان لا يخالف قراراتها ولا انظمة الاتحاد او احكام القوانين المرعية .

ب - يحق لمجلس الادارة ان يقرر من وقت لآخر مقدار النفقات السفوية والنفقات الاخرى التي يتكبدها اعضاء مجلس ادارة الاتحاد المنتخبين واطباء مجالس مناطق التنمية المنتخبين لحضور الجلسات ويجوز لمجلس الادارة ان يدفع مكافأة لاي عضو من اعضاء او اعضاء مجالس مناطق التنمية يقدم بناء على طلب او بموافقة مجلس الادارة بعمل خاص للاتحاد يستوجب خبرة فنية وكفاءة خاصة ولا يدخل ضمن وظيفته كعضو في مجلس ادارة الاتحاد او في مجالس مناطق التنمية او في اللجان الدائمة او المؤقتة المنبثقة عن هذه المجالس .

ج - يقرر مجلس الوزراء بتنسيب من رئيس هيئة وادي الاردن مقدار المكافأة التي تعطى لممثلي المؤسسات الحكومية في مجلس ادارة الاتحاد وتصرف هذه المكافأة من النفقات العامة .

المادة ٤٧ - لا يجوز ان تكون لرئيس مجلس ادارة الاتحاد او احد اعضاءه مصلحة مباشرة او غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي يعقدها الاتحاد او لحسابه ويستثنى من ذلك المقاولات والتعهدات والمناقصات العامة التي يفسح فيها المجال لجميع المتنافسين بالاشتراك في العروض على قدم المساواة بشرط ان يكون عضو مجلس الادارة صاحب العرض الانسب وان تكون موافقة المجلس على هذا العرض باغلبية لا تقل عن ثلثي اعضاء المجلس شريطة عدم حضور العضو المعني الجلسة اثناء بحث الموضوع ذات العلاقة ويجب تجديد هذه الموافقة في كل سنة اذا كانت العقود والارتباطات ذات التزامات طويلة الاجل .

المادة ٤٨ - أ - اذا استقال عضو مجلس الادارة المنتخب وقبلها المجلس او شغل مركزه لاي سبب آخر يدعى من حصل على الاكثرية في الانتخابات التي فاز بها العضو الذي شغل مركزه بحسب التسلسل ليخلفه في المجلس للمدة الباقية للعضو الذي شغل مركزه . . .

هكذا من الأشهل

ب - اذا كان عدد الاعضاء المستقبليين او الذين شغرت مراكزهم في آن واحد من الاعضاء المنتخبين يزيد عن ستة يعتبر المجلس مستقبلا بكامله وتدعى الهيئة العامة لانتخاب مجلس جديد وكأنه مجلس ينتخب للمرة الاولى .

ج - يعتبر مستقبلا من المجلس كل عضو منتخب تغيب عن حضور اجتماعات المجلس لاربع جلسات متوالية دون عذر شرعي مقبول من المجلس .

الفصل الرابع

مناطق التنمية

المادة ٤٩ - من اجل تمثيل جميع الاعضاء في الهيئة العامة وتنظيم سبل الاتصال بينهم وبين مجلس ادارة واجهزة الاتحاد وثوثيق العلاقة بين الاعضاء ووزارة الزراعة تقسم الاراضي المروية في وادي الاردن الى عدة مناطق تسمى كل منها لاغراض هذا القانون « منطقة تنمية » .

المادة ٥٠ - يتم تقسيم الاراضي المروية واجبات مناطق التنمية وبيان حدود كل منها على النحو التالي :-

أ - تؤلف لجنة برئاسة رئيس هيئة وادي الاردن وعضوية اربعة اعضاء يمثلون وزارة الزراعة ووزارة الداخلية وسلامة المصادر الطبيعية والمنظمة التعاونية الاردنية .

ب - تقسم اللجنة الاراضي المروية الى مناطق لا تقل مساحتها عن ثمانية آلاف دونم على ان لا يقل عدد اعضاء الاتحاد المشمولين في المنطقة الواحدة عن مائتي عضو .

ج - يعلن رئيس هيئة وادي الاردن خلال (١٠) ايام من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية حدود كل منطقة تنمية واسماء وارقام الاحواض وقطع الاراضي والوحدات الزراعية التي تشتمل عليها كل منطقة في اكثر من صحيفة محلية واحدة .

د - تقدم الاعتراضات على حدود المناطق الى رئيس هيئة وادي الاردن خطيا خلال اسبوع واحد من نشر حدود مناطق التنمية في الصحف .

هـ - تنظر اللجنة في الاعتراضات وتبت فيها وينشر رئيس الهيئة الحدود النهائية لمناطق التنمية في الجريدة الرسمية .

و - يجوز للجنة بطلب من مجلس ادارة الاتحاد او بطلب مجلس منطقتي تنمية متجاورتين او في الحالات التي تطرأ فيها تغييرات او تعديلات على الاراضي المروية نتيجة لزيادة مساحة الاراضي المروية او تعديل شبكات الري ان تعيد النظر في حدود مناطق التنمية وتعديلها وكذلك احداث مناطق تنمية جديدة .

الفصل الخامس

الهيئات العامة لمناطق التنمية

المادة ٥١ - يشرأ اعضاء الاتحاد المشمولين في كل منطقة تنمية الهيئة العامة لتلك المنطقة ويكون لكل عضو صوت واحد في اجتماعاتها .

ب - تعطى الاصوات في اجتماعات الهيئات العامة لمناطق التنمية من قبل العضو نفسه او بواسطة وكيل عنه .

المادة ٥٢ - تعقد الهيئة العامة لكل منطقة تنمية اجتماعاتها :-

أ - العادية خلال النصف الثاني من شهر حزيران من كل عام في موعد يحدده مجلس منطقة التنمية ويحدد رئيس هيئة وادي الاردن موعد الاجتماع الاول للهيئات العامة لمناطق التنمية .

ب - فوق العادة بناء على قرار مجلس منطقة التنمية او بناء على طلب ٣٠٪ على الاقل من مجموع عدد الاعضاء المشمولين في المنطقة ويجوز لرئيس مجلس منطقة التنمية دعوة الهيئة العامة لمنطقة التنمية اذا رأى ضرورة لذلك .

المادة ٥٣ - يرأس اجتماعات الهيئة العامة لمنطقة التنمية رئيس مجلسها او نائبه في حالة غيابه واذا تغيب الاثنان فأكثر اعضاء المجلس الحاضرين سنا ويحضرها ممثل عن رئيس هيئة وادي الاردن .

المادة ٥٤ - يكون اجتماع الهيئة العامة لمنطقة التنمية قانونيا بحضور الاغلبية المطلقة من الاعضاء واذا لم يكتمل هذا العدد خلال الموعد المحدد للاجتماع يدعى لعقد اجتماع آخر بعد اسبوع واحد ويكون الاجتماع قانونيا بأي عدد من الحضور .

المادة ٥٥ - تتخذ قرارات الهيئة العامة لمنطقة التنمية بالاكثرية النسبية لاصرات الحاضرين واذا تساوت الاصرات يرجح الجانب الذي فيه رئيس مجلس منطقة التنمية .

المادة ٥٦ - تتمتع الهيئة العامة لمنطقة التنمية بالصلاحيات التالية :-

أ - انتخاب اعضاء مجلس ادارة منطقة التنمية .

ب - اية صلاحيات تخولها اليها الهيئة العامة للاتحاد او مجلس ادارة الاتحاد .

ج - مناقشة التقرير المقدم من مجلس منطقة التنمية عن اعمالها ولشاطاتها خلال سنة الاتحاد المالية المنتهية ووضع اقتراحاتها فيما يتعلق بالسياسة العامة للاتحاد للسنة المقبلة .

د - النظر في جميع الامور التي لها علاقة بمنطقة التنمية وتقع ضمن مسؤوليات الاتحاد .

الفصل السادس

مجلس منطقة التنمية وصلاحياته

المادة ٥٧ - يتولى ادارة شؤون منطقة التنمية مجلس يرؤف كالتالي :-

أ - رئيس جهاز الارشاد الزراعي الذي تعينه وزارة الزراعة لمنطقة التنمية .

ب - عدد من اعضاء الاتحاد المشمولين بمنطقة التنمية ينتخبهم الهيئة العامة لمنطقة التنمية .

ج - يكون عدد اعضاء المنتخبين مساوي خارج قسمة عدد الاعضاء المشمولين في منطقة التنمية على اثنين واذا زاد الباقي بعد القسمة عن ثلاثين يضاف عددا واحدا خارج القسمة واذا كان الباقي اقل من ثلاثين يهمل ويثبت خارج القسمة هو عدد اعضاء مجلس منطقة التنمية .

المادة ٥٨ - يجري انتخاب اعضاء مجلس منطقة التنمية بالاقتراع السري بحضور ممثل عن رئيس هيئة وادي الاردن ويعلن فوز المرشحين الذين يحصلون على اكثرية الاصوات ويجري ابلاغ مجلس ادارة الاتحاد باسماء الفائزين .

المادة ٥٩ - عند انتخاب اعضاء مجلس منطقة التنمية المنتخبين لأول مرة يتم انتخاب نصفهم لمدة سنة والنصف الآخر لمدة ثلاث سنوات واذا كان عدد اعضاءه فرديا يكون انتخاب الفئة الاقل لمدة سنة والفئة الاكبر لمدة ثلاث سنوات .

المادة ٦٠ - ينتخب مجلس منطقة التنمية رئيسا له ونائبا للرئيس مرة كل ثلاث سنوات .

المادة ٦١ - أ - اذا استقال عضو المجلس المنتخب وقبلها المجلس اوشغره مركزه لاي سبب آخر يدعى من حصل على الاكثرية في الانتخابات التي فاز بها العضو الذي شغره مركزه بحسب التسلسل ليخلفه في المجلس المدة الباقية .

ب - اذا زاد عدد الاعضاء المستقلين او الذين شغرت مراكزهم في آن واحد عن ثلث عدد الاعضاء المنتخبين يعتبر المجلس مستقila بكاماله وتدعى الهيئة العامة لمنطقة التنمية لانتخاب مجلس جديد وكأنه مجلس ينتخب لأول مرة .

ج - يعتبر مستقila من المجلس كل عضو تغيب عن حضور اجتماعات مجلس منطقة التنمية لثلاث جلسات متوالية دون عذر شرعي مقبول من المجلس .

المادة ٦٢ - يشترط في الترشيح لعضوية مجلس منطقة التنمية ان :

أ - لا يكون المرشح رئيس بلدية او من يتقاضون راتبا من الحكومة باستثناء رواتب القاعد .

ب - يكون مقيما في وادي الاردن .

ج - يكون اردني الجنسية متمتع بالاهلية المدنية الكاملة وغير محكوم عليه بجرم اخلاقي او بعقوبة تأديبية تمس الشرف والكرامة وان يكون مسددا للاتحاد الرسوم المستحقة عليه .

د - يقدم طلب ترشيحه خطيا الى فرع او مكتب الاتحاد او مكتب المرشد الزراعي في منطقة التنمية قبل موعد الانتخاب بأسبوع واحد على الاقل وتنتشر اسماء المرشحين على لوحة الاعلانات في الفرع او المكتب حال اغلاق باب الترشيح .

المادة ٦٣ - يجتمع مجلس منطقة التنمية بصورة عادية مرتين في الشهر على الاقل وكلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسه ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضرت الاغلبية المطلقة من اعضاءه .

المادة ٦٤ - يعتبر مستقila من مجلس ادارة منطقة التنمية كل عضو يغيب عن حضور ثلاث جلسات متوالية دون عذر شرعي مقبول من المجلس .

الفصل السابع

صلاحيات مجلس منطقة التنمية

المادة ٦٥ - يكون رئيس جهاز الارشاد الزراعي في منطقة التنمية السكرتير التنفيذي لمجلس منطقة التنمية بالإضافة الى المسؤوليات التي تعهد بها اليه وزارة الزراعة .

المادة ٦٦ - يمثل رئيس واطباء مجلس منطقة التنمية المنتخبين جميع اعضاء الاتحاد المشمولين في منطقة التنمية في اجتماعات الهيئة العامة للاتحاد ويكون لكل منهم اصواتا في الهيئة العامة للاتحاد مساوية لعدد اعضاء الاتحاد المشمولين في منطقة التنمية مقسوما على خمسين ويجوز لمجلس منطقة التنمية ان يتدب عنه لحضور اجتماعات الهيئة العامة للاتحاد ممثلا له او اكثر وفي هذه الحالة يكون لكل ممثل اصواتا تساوي مجموع عدد اعضاء الاتحاد المشمولين في منطقة التنمية مقسوما على عدد المندوبين الذين يتدبهم مجلس منطقة التنمية لحضور الهيئة العامة للاتحاد .

المادة ٦٧ - يمثل منطقة التنمية رئيس مجلسها في جميع الامور المتعلقة بمنطقة التنمية باستثناء اجتماعات الهيئة العامة للاتحاد .

المادة ٦٨ - يكون مجلس منطقة التنمية واسطة الاتصال بين اعضاء الاتحاد المشمولين بمنطقة التنمية ومجلس ادارة الاتحاد واجهزته ويعتبر مجلس منطقة التنمية مجلسا استشاريا لمجلس ادارة الاتحاد في جميع الامور المتعلقة بمنطقة التنمية وبالاعضاء المشمولين بمنطقة التنمية .

الفصل الثامن

اجهزة الاتحاد

المادة ٦٩ - يكون للاتحاد ملاكه الخاص من الموظفين ويحدد الاتحاد بنظام يصدر عنه كيفية تعيينهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتعويضهم وحقوقهم وجميع الامور الادارية المتعلقة بهم .

المادة ٧٠ - يعين مجلس ادارة الاتحاد من ذوي الكفاءة مديرا عاما للاتحاد ويفوضه بالادارة العامة بالتعاون مع مجلس ادارة الاتحاد كما ان له حق عزله اذا كانت مصلحة الاتحاد تتطلب ذلك .

المادة ٧١ - يحق لمجلس ادارة الاتحاد ان ينتخب بالاقتراع السري عندما يرى ذلك مائنا عضوا مفوضا او اكثر يكون له او لهم حق التوقيع عن الاتحاد مجتمعين او منفردين حسبما يفوضهم بذلك مجلس الادارة .

المادة ٧٢ - يحاوم المدير العام الصلاحيات التي ينولها اليه مجلس ادارة الاتحاد في تنظيم الاتحاد وادارة اعماله وتنظيم مكاتبه واجهزته ومع عدم الاخلال بذلك له ان يمارس الصلاحيات ويقوم بالواجبات التالية :

أ - اعداد مشروع الموازنة السنوية للاتحاد .

ب - تنفيذ قرارات مجلس ادارة الاتحاد .

ج - تنسيق العمل في جميع مشاريع الاتحاد وتأمين التعاون والانسجام بين فروع الاتحاد .

د - حفظ السجلات اللازمة لبيان اعمال وموجودات ومطلوبات وإيرادات ومصروفات الاتحاد واعداد البيانات الحسابية السنوية وتقديمها لمجلس الادارة .

هـ - ادارة شؤون موظفي ومستخدمي وعمال الاتحاد .

المادة ٧٣ - على الرغم مما ورد في اي قانون او نظام آخر يجوز لمجلس الوزراء إنشاء على طلب مجلس ادارة الاتحاد وتنصيب من رئيس هيئة وادي الاردن اعارة او انتداب موظفي الحكومة الى الاتحاد للمدد وبموجب الشروط التي يحددها مجلس الوزراء .

المادة ٧٤ - تؤلف لجنة تسمى اللجنة التحضيرية للاتحاد وادي الاردن وتعتبر ماهية اللجنة مؤقتة وتنتهي مهامها عند تشكيل مجلس ادارة الاتحاد وفق احكام هذا القانون ويكون تأليفها على النحو التالي :

هكذا من المأهول

أ - خمسة أعضاء يمثلون هيئة وادي الاردن ووزارة الزراعة ومؤسسة الاقراض الزراعي والمؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية والمنظمة التعاونية الاردنية ويعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من رئيس هيئة وادي الاردن بعد الاستئناس برأي وزير الزراعة وروؤساء الهيئات والمؤسسات المذكورة .

ب - عشرة أعضاء يمثلون المزارعين في وادي الاردن ومن عرفوا بالخبرة والكفاءة الجيدة والاهتمام باعمال تنمية وادي الاردن وزيادة انتاجه يعينهم مجلس الوزراء وينسب اسمائهم رئيس هيئة وادي الاردن .

المادة ٧٥ - تحول اللجنة التحضيرية لاتحاد المزارعين صلاحيات الهيئة العمومية للاتحاد وصلاحيات ادارة الاتحاد الواردة في هذا القانون ويعهد اليها بالمهام التالية :

أ - اعداد جميع الانظمة المصنوعة عنها في هذا القانون وتقديمها لرئيس هيئة وادي الاردن والذي ينسبها لمجلس الوزراء لاصدارها حسب الاصول .

ب - اجراء الانتخابات لاختيار اعضاء مجالس ادارة مناطق التنمية في الوادي واختيار الاعضاء المنتخبين في مجالس ادارة الاتحاد وفق احكام هذا القانون وبالتعاون مع وزارة الداخلية.

الفصل التاسع مواد عامة

المادة ٧٦ - اجلاس الوزراء بتنسيب من الاتحاد وموافقة رئيس هيئة وادي الاردن اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٧٧ - يلغى هذا القانون أي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٧٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٤/٤/٩

وزير الخارجية وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال
وزير الثقافة والاعلام وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال
عبدالله ابو عوده دوقان الهنداوي صبيحي امين حمزو زيد الرفاعي

وزير التربية والتعليم وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال
مضر بدوان لديم زرو احمد الشويكي خائب بركات سالم مساعده فواد قاقيش

وزير دولة لشؤون وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال
الارض المحتلة الاوصالات الداخلية الداخلية الداخلية الداخلية الداخلية
طاهر نشأت المصري يحي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراونة فواد الكيلاني زهير المني

وزير التوظيف وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال
التموين وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال
الاجتماعية والبلد مروان دودين مروان الحمود يوسف ذهني

نحسب ان هذا القانون

بمقتضى الفقرة (١) لايادة (١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضعته ونضع النسخة المؤقتة وانساقته الى
قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يقدّمه :

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٤

قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة - وزارة الاقتصاد الوطني .
الوزير - وزير الاقتصاد الوطني .
المسجل - الموظف المعين بقرار خاص من الوزير بناء على تنسيب وكيل الوزارة للاشراف على تطبيق هذا القانون .

الوكيل التجاري - الوكيل بالعمولة والوكيل الموزع لحسابه الخاص والوكيل الموزع لحساب شركة اجنبية أو لحساب تاجر له مركز رئيسي خارج المملكة والوكلاء الآخرون الذين يتعاملون أعمالاً مماثلة بما فيهم وكلاء الدعاية والاعلان .

الوسيط التجاري - كل من يتعاطى مهنة القيام بالوساطة لعقد أو تسهيل عقد المعاملات التجارية وما يتفرع عنها لقاء أجر دون أن يكون أجيئاً أو نائباً عن أحد الطرفين فيها .

الوكالة التجارية - هي عقد مبرم بين الموكل والوكيل يتم بموجبه قيام الوكيل باجراء تصرفات أو أعمال تجارية باسمه ولكن لحساب موكله مقابل عمولة .

الوساطة التجارية - هي قيام شخص بالوساطة بين طرفين لمقدّم العقود أو تسهيل عقد المعاملات التجارية وما يتفرع عنها لقاء أجر دون أن يتحمل تبعاتها .

المادة ٣ - أ - لا يجوز تعاطي مهنة الوكالة أو الوساطة التجارية الا للأشخاص المسجلين بمقتضى احكام هذا القانون .

هكذا من الأهل

ب - عشرة اعضاء يمثلون المزارعين في وادي الاردن ومن عرفوا بالخبرة والكفاءة الجيدة والاهتمام باعمال تنمية وادي الأردن وزيادة انتاجه يعينهم مجلس الوزراء وينسب اسمائهم لرئيس هيئة وادي الأردن.

١٠ - اعداد جميع الانظمة المنصوص عنها في هذا القانون وتقديمها لرئيس هيئة وادي الأردن والذي يشيها للجلسات الوزراء الاصدار حسب الاصول

الفصل التاسع
مواد غائبة

المادة ٧٧- يلغى هذا القانون أي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

۱۹۷۴/۴/۹

وزير التربية والتعليم مضر بدوي	وزير النقل لديم زرو	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المعدل سالم مساعده	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قالمش
--------------------------------------	---------------------------	--	---------------------------------------	-------------------------------	--

وزير دولة لشؤون **وزير** **وزير** **وزير**

المواصلات الداخلية **الصحافة والشؤون الخارجية** **زاهر نشأت المصري** **محمد الدين الحسني** **احمد عبد الكريم الطراونة** **فؤاد الكيلاني** **زهير المني**

وزير	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء	وزير	وزير الشؤون
التعليم	وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	وزير	الاجتماعية والعمل
	مروان دوهين	وزير	مروان الحمود
		وزير	يوسف ذهني

مقتضى الفقرة (١) للزيادة (١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/١

نصافق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور، على الف - ان الوقت الآتي
ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإنساقته الى
قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع بعده :

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المـــــــ.وزارة	وزارة الاقتصاد الوطني .
الوزير	وزير الاقتصاد الوطني .
المسجل	الموظف المعين بقرار رئاسي من الوزير بناء على تنسيب وكيل الوزارة للأشرف على تطبيق هذا القانون .

الوكيل التبراري الوكيل بالعمولة والوكيل الموزع لحسابه الخاص والوكيل الموزع لحساب شركة أجنبية أو لحساب تاجر له مركز رئيسي خارج المملكة والوكلاء الآخرون الذين يتعاملون في أعمال مماثلة بما فهم وكلاء الدعاية والإعلان .

الوسيط التجاري كل من يتعاطى مهنة القيام بالوساطة لعقد أو تسهيل عقد المعاملات التجارية وما يترفع عنها لقاء أجر دون أن يكون أجيبراً أو نائباً عن أحد الطرفين فيها .

الوكالة التجارية هي عقد مبرم بين الموكل والوكيل يتم بموجبه قيام الوكيل باجراء تصرفات أو أعمال تجارية باسمه ولكن لحساب موكله مقابل عمولة.

الوساطة التجارية هي قيام شخص بالوساطة بين طرفين لعقد التمسد أو تسهيل عقد المعاملات التجارية وما يفرع عنها لقاء أجر دون أن يتحمل تبعاتها.

المادة ٣ - ١ - لا يجوز تعاطي مهنة الوكالة أو الوساطة التجارية إلا للأشخاص المسجلين بمقتضى أحكام هذا القانون .

هذا من الأصل

ب - على كل من يتعاطى مهنة (الوكالة التجارية) أن يسجل جميع الوكالات الخاصة به في سجل الوكلاء لدى المسجل .

ج - على كل من يتعاطى مهنة (الوساطة التجارية) أن يسجل اسمه لممارسة هذه المهنة في سجل الوسطاء لدى المسجل .

د - يستثنى من أحكام الفقرتين السابقتين (ب - ج) من يمارسون الوكالات والوساطات المحلية أو يتعاطون وكالة أو وساطة تصدير المنتجات الزراعية .

المادة ٤ - يجب أن تتوفر في الوكيل أو الوسيط التجاري الشروط التالية :

أ - إذا كان شخصاً طبيعياً

١ - أن يكون أردنياً .

٢ - أن لا يقل عمره عن عشرين سنة .

٣ - أن يكون مقيماً في المملكة .

٤ - أن يكون له محل تجاري أو مكتب في المملكة .

٥ - أن يكون مسجلاً في سجل التجارة في الوزارة وعضواً في إحدى غرف التجارة أو الصناعة في المملكة .

ب - إذا كان شركة عادية

١ - أن تكون أردنية .

٢ - أن يكون أكثرية رأسمالها للأردنيين .

٣ - أن يكون لها مكتب في المملكة ومسجلة لدى إحدى الغرف التجارية .

ج - إذا كانت شركة مساهمة

١ - أن تكون أردنية .

٢ - أن يكون أكثرية أعضاء مجلس إدارتها أو هيئة إدارتها من الأردنيين .

٣ - أن تكون مسجلة لدى إحدى غرف التجارة .

المادة ٥ - على كل من يرغب في تعاطي مهنة (الوكالة التجارية) أن يقدم طلباً لتسجيل وكالته متضمناً البيانات التالية :

أ - اسمه وعمره وجنسيته واسمه التجاري ومحل إقامته .

ب - اسم الشركة الموكلة ومركزها الرئيسي واسمها التجاري أو اسم التاجر الموكل وجنسيته وعنوانه التجاري ومحل إقامته وعلى أن يرفق بالطلب في هذه الحالة ما يلي :

١ - صورة عن عقد الوكالة المبرم بين الموكل والوكيل أو أية وثيقة تثبت ذلك شريطة أن يبرز الوكيل الوكالة أو الوثيقة الأصلية مصدقة لاجراء مطابقة الصورة مع الاصل .

٢ - ترجمة لعقد الوكالة أو الوثيقة إذا كان محرراً بلغة أجنبية على أن تكون مصدقة حسب الأصول .

ج - وثيقة من الجهات المختصة تثبت بأن الشركة الموكلة غير مختلور التعامل معها .

د - أية معلومات أخرى ضرورية يطلباها المسجل .

المادة ٦ - على كل من يرغب في تعاطي مهنة الوساطة التجارية أن يقدم طلباً لتسجيل اسمه في سجل الوسطاء التجاريين على أن يتضمن الطلب اسمه وعمره وجنسيته وعنوانه التجاري وأية بيانات أخرى يطلبها المسجل .

المادة ٧ - على كل من يرغب في تعاطي مهنة الوساطة التجارية أو الوكالة التجارية وسبق أن تعاطاها قبل نفاذ هذا القانون أن يقدم طلباً لتسجيل اسمه في سجل الوسطاء التجاريين أو الوكلاء التجاريين خلال مدة يحددها الوزير بإعلان ينشر في الجريدة الرسمية والصحف المحلية قابلة للتמיד .

المادة ٨ - يشترط في طالب التسجيل إذا كان وكيلاً لشركة أو أكثر أو لتاجر أو أكثر أن يكون مرتبطاً مباشرة بموكله في بلد المنشأ وللوزير حق التثبت من صحة ذلك بكل الوسائل التي يراها ضرورية .

المادة ٩ - يصدر الوزير قراره بشأن قبول طلب التسجيل أو رفضه بناء على توصية المسجل وبتنسب من وكيل الوزارة وفي حالة قبوله يصدر المسجل شهادة بذلك بعد استيفاء الرسوم المقررة .

المادة ١٠ - على الوكيل التجاري أن يتقدم بطلب تسجيل أية تغييرات تتعلق بالبيانات الواردة في الطلب أو عقدها الوكالة أو الشروط المنصوص عليها في المواد (٤ ، ٥ ، ٨) من هذا القانون وذلك خلال شهرين من تاريخ حصول التغيير ويعطيه المسجل شهادة بذلك بعد استيفاء الرسم المقرر .

المادة ١١ - على الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري الإشارة إلى رقم تسجيله كوكيل أو وسيط في جميع مراسلاته ومعاملاته التجارية .

المادة ١٢ - على الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري أن يحول إلى المملكة بواسطة بنك مرخص أو صراف مرخص، جميع العملات التي تستحق له في الخارج على الصفقات التي تم عقدها بواسطته .

المادة ١٣ - أ - على كل مستورد أن يدرج في كافة المعاملات التي لها علاقة بالاستيراد والتي يتقدم بها إلى الدوائر والمؤسسات الحكومية اسم الوسيط التجاري أو الوكيل التجاري أو الممثل لشركة أو التاجر أو المحل الذي يستورد منه ورقم تسجيل عقد الوساطة التجارية أو الوكالة التجارية في السجل وإذا كان الاستيراد قد تم من قبل المستورد مباشرة فللدائرة المختصة التثبت من أن المصدر لم يدفع ويلتزم بدفع أية غرامة لأي وكيل تجاري أو وسيط تجاري غير مسجل بموجب هذا القانون .

ب - إذا لم تشمل طلبات رخص الاستيراد على المعلومات المبينة في الفقرة السابقة أعلاه لا يجوز منح الرخص المطلوبة .

ج - تشمل رخصة الاستيراد على اسم الوكيل التجاري أو الوسيط ورقم تسجيله .

د - باستثناء ما نص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة على المصدر للبضائع التي تخص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أن يضمن العقد الذي يبرمه اسم الوكيل التجاري ونسبة العمولة المتفق عليها وإذا لم يراع الطرفان ذلك تعتبر العمولة ديناً للخزينة وتستوفى بالنسبة التي يقرها الوزير على أن لا تقل عن ١٪ من ثمن البضاعة .

هكذا من الأشغال

المادة ١٤ - بعد نفاذ هذا القانون لا يجوز للشركات المؤسسة بطريق المداخلة والمداخلة لدى مراقب الشركات أن تتعامل في المملكة بالإضافة إلى أعمالها تجارياً شركات أخرى مؤسسة في الخارج .

المادة ١٥ - يلغى تسجيل الوكيل أو الوسيط التجاري في الحالات التالية :

أ - إذا فقد أو أُنزل بأي شرط من الشروط الواجب توفرها بموجب أحكام هذا القانون .

ب - إذا ثبت عدم دقة المعلومات المقدمة في طلب التسجيل .

ج - إذا انتهى الموكل عقد الوكالة أو إذا انتهى أجليها .

المادة ١٦ - لأوكلاء والوسطاء التجاريين المداخلة وفق أحكام هذا القانون تأسيس نقابة لهم بموافقة الوزير وتحدد صلاحياتها وواجباتها وتنظيم شؤونها وشروط الانتساب إليها والرسوم التي تجبرها وتغير ذلك من الأمور المتعلقة بها بموجب نظام داخلي خاص يوافق عليه الوزير .

المادة ١٧ - أ - تكون كافة المعلومات المتعلقة بتسجيل الوكلاء والوسطاء التجاريين سرية ولا يحق الاطلاع على ملفاتهم إلا بطلب من المحكمة .

ب - يجوز للمدعي المعلقة أو من يفوضه أن يدلي بأشرف المسجل على سجل الوكلاء أو الوسطاء التجاريين مقابل الرسم المحدد بالنظام .

المادة ١٨ - إن عقد الوكالة يعتبر حاصلاً لسلطة المتعاقدين المشتركة وعليه فإن فسخه من قبل الموكل دون خطأ من الوكيل أو أي سبب آخر مشروع يميز لوكيل بالرغم من كل اتفاق يخالف للمطالبة بتعويض يساوي الضرر الذي يلحق به أو الربح الذي يفوته .

المادة ١٩ - يكون الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه التاجر الذي جرى العقد لمصلحته حتى يتم تنفيذ شروطه وفي حالة نشوء أي خلاف بين التاجر والمصدر حول بنوده يكون الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري متكافلاً ومتضامناً مع المصدر تجاه التاجر لتنفيذ شروط العقد ، على أن لا تتجاوز مسؤولية الوسيط التجاري مقدار الفائدة التي حققها .

المادة ٢٠ - بالرغم من كل اتفاق يخالف تعتبر محاكم المحل الذي يمارس فيه الوكيل نشاطه هي المختصة في النزاعات الناشئة عن عقد الوكالة التجارية .

المادة ٢١ - كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار .

المادة ٢٢ - مجلس الوزراء ان يصدر من وقت لآخر الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - يلغى قانون المداخلة الصادر في ١٩٦٨ واني تشريع آخر الى المسمى الذي تناقض فيه أحكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء المتخصصين ، كل من يوافق على ان يصادق على هذا القانون .

أحمد بن طلال

١٩٧٤/٤/١

وزير الثقافة	وزير -	وزير الانشاء والعمير	وزير الاوقاف	رئيس الوزراء ووزير
والاعلام	المالية	والشؤون والمقتدرات الاساسية بالوكالة	الخارجية والدفاع	زيد الرفاعي
عنان ابو عوده	ذوات الشئون	صبري ادين عرو		
وزير -	وزير -	وزير -	وزير -	وزير -
الريية والتعليم	الاشغال العامة	السياحة والآثار	البلدية والقروية	فؤاد القيش
مهر بلوان	نديم زور	احمد الشريكيم	سالم مساعده	
وزير دولة لشؤون	وزير -	وزير -	وزير -	وزير دولة
الارض المحتلة	المواصلات	الدخانية	الصحة	لشؤون الخارجية
طهرفنكس المصري	عبيد الكريم الطراوته	فؤاد الكيلاني	زيد الماني	
وزير -	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير -	وزير -	وزير الشؤون
المسوين	وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	الزراعة	الاجتماعية والعمل	يوسف ذهني
	مروان دودين	مروان الحمود		

المادة ١٤ - مع، فإذ هذا القانون لا يجوز للشركات المنظمة خارج المملكة والمملكة التي مراقب الشركات أن تتعاطى في المملكة بالإضافة إلى أعمالها تحمل شركات أخرى، موصوفة في القانون.

المادة ١٥ - يلغى تسجيل الوكيل أو الوسيط التجاري في الحالات التالية :

أ - إذا فقد أو أخل بأي شرط من الشروط الواجب توفرها بموجب أحكام هذا القانون .

ب - إذا ثبت عدم دقة المعلومات المقدمة في طلب التسجيل .

ج - إذا انتهى الموكل عقد الوكالة أو إذا انتهى أجلها .

المادة ١٦ - للوكلاء والوسطاء التجاريين الممارسين وفق أحكام هذا القانون تأسيس نقابة لهم بإرفاق الوزير وتحدد صلاحياتها وواجباتها وتنظيم شؤونها وشروط الانتساب إليها والرسوم التي تجب عليها وغير ذلك من الأمور المتعلقة بها بموجب نظام داخلي يخاص يوافق عليه الوزير .

المادة ١٧ - أ - تكون كافة المعلومات المتعلقة بتسجيل الوكلاء والوسطاء التجاريين سرية ولا يحق الاطلاع على ملفاتهم إلا بطلب من المحكمة .

ب - يجوز للماحب العلاقة أو من يفرضه أن يطالع باشراف المسجل على سجل الوكلاء أو الوسطاء التجاريين مقابل الرسم المحدد بالنظام .

المادة ١٨ - إن عقد الوكالة يعتبر حاصلاً لمصلحة المتعاقدين المشتركة وعليه فإن فسخه من قبل الموكل دون خطأ من الوكيل أو أي سبب آخر مشروع يميز الوكيل بالرغم من كل اتفاق يخالف للمطالبة بتعويض يساوي الضرر الذي يلحق به أو الربح الذي يفوته .

المادة ١٩ - يكون الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه التاجر الذي جرى العقد لمصلحته حتى يتم تنفيذ شرطه وفي حالة نشوء أي خلاف بين التاجر والمصدر حول بنوده يكون الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري متكافلاً ومتضامناً مع المصدر تجاه التاجر لتنفيذ شروط العقد ، على أن لا تتجاوز مسؤولية الوسيط التجاري مقدار الفائدة التي حققها .

المادة ٢٠ - بالرغم من كل اتفاق يخالف تعتبر محاكم المحل الذي يمارس فيه الوكيل نشاطه هي المختصة في النزاعات الناشئة عن عقد الوكالة التجارية .

المادة ٢١ - كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار .

المادة ٢٢ - لمجلس الوزراء أن يصدر من وقت لآخر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - يلغى قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٨ واي تشريع آخر إلى المسدود الذي تمارس فيه أحكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٧٤/٤/٩

أحمد بن محمد

وزير الثقافة والاعلام عبدالله ابو عوده	وزير المالية ذوقان المندلوي	وزير الانشاء والتعمير والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير الرياسة والتعليم مضر بلوان	وزير الاشغال العامة السياحة والآثار نديم زور	وزير السياحة والآثار مخالب بركات	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد القيش
وزير دولة لشؤون الارض المحتلة طاهر نشأت المصري	وزير الواصلات عبدالله الحسيني	وزير الداخلية عبدالكريم الطراونه	وزير دولة للشؤون الخارجية زيد المني
وزير التسويق مروان دودين	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف ذهني

هذه من الأهل

نصالحين الملكة لندوة الحاشية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٤

قانون ضريبة بيع العقار

حضره

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ضريبة بيع العقار لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

البيع - عقد البيع الرضائي ويشمل ذلك الفراغ والمبة .
العقار - أ - الأرض وما عليها من اشجار ومنشآت ثابتة وتشمل الآبار .
ب - البناء او اية شقة او طابق منه او سطح اي منها .

المادة ٣ - عند بيع اي عقار تستوفي دوائر تسجيل الاراضي من البائع او الواهب ضريبة قدرها ٢٪ (اثنان بالمائة) من المبلغ الذي يستوفى رسم التسجيل على اساسه .

المادة ٤ - يستثنى من احكام هذا القانون .

أ - عقود البيع والفراغ والمبة الجارية بين الاصول والقروع او بين الزوجين .
ب - عقود البيع الجارية بين جماعات الاسكان واعضائها او بين مؤسسة الاسكان والمستفيدين من مشاريعها .

المادة ٥ - يلغى قانون ضريبة الارباح الرأسمالية لسنة ١٩٧٣ ، على ان تعتبر المعاملات التي تمت في ظلّه والضرائب التي استوفيت بمقتضى احكامه قانونية ، وان تبقى احكامه سارية المفعول على المعاملات التي جرى الاعتراض عليها ولم يبت بها حتى تاريخ نفاذ هذا القانون .

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية والمعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٤/٤/٩

أحمد بن محمد

وزير العدل	وزير المالية	رئيس الوزراء
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	زيد الرفاعي

نصالحين الملكة لندوة الحاشية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٣ ،

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥٠) من القانون الاصيلي بالغاء الفقرتين (٢ و ٣) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

٢ - لا يجوز تسجيل الشركات التالية الاكثر من مساهمة عامة ولا يجوز ان تزيد مساهمة المؤسسين فيها عن (٥٠٪) من رأسمالها ويطرح الباقي للاكتتاب العام واذا بقيت الاسهم المطروحة كلها او بعضها بدون اكتتاب بعد انقضاء ثلاثة اشهر على طرحها يسمح للمؤسسين بعد موافقة الوزير بتغطية الاسهم المتبقية .

أ - الشركات ذات الامتياز .

ب - الشركات الصناعية التي يزيد رأسمالها على (٢٥٠.٠٠٠) دينار .

ج - شركات التأمين .

٣ - اما الشركات التي تكون غايتها القيام باستثمار مشروع ذي امتياز او اقامة مشاريع صناعية يزيد رأسمالها على (٢٥٠.٠٠٠) دينار والتي يشترك في تأسيسها اجنبي بما لا يقل عن نصف رأسمالها فيجوز للمؤسسين بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تغطية جميع اسهمها على ان تراعى احكام القوانين والانظمة المتعلقة بتشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٢٠) من القانون الاصيلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرتين (ب ، ج) التاليتين اليها :-

ب - لا يجوز في الشركات المساهمة العامة ان يكون رئيس مجلس الادارة او عضو مجلس الادارة او المدير او اي موظف فيها عضوا في مجلس الامة .

على الشريكات المشاركة باليات في عملية افرج مع الشريكة الخارجية ما يميزها ومنه فليتها وفقا لاحكام
الفقرة (ب) خلال اربعة عشر يوما من تاريخ اقرار مجلس الادارة والقانون ويعتبر رؤساء مجالس الادارة
واعضاؤها ومنهم الشريكات المشاركة المشمولين بالاجازات الفقرة (ب) مستفيدين - حكما بانقضاء
المدة المذكورة اذ لم يتم اصدار المرسوم.

1975/8/75

احسن بن طلال

وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة والأعلام	وزير الخارجية والتعاون الدولي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
فهد بن عبد العزيز آل سعود	عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب	خالد بن عبد العزيز آل سعود	زيد بن راجي

وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلي	وزير التجارة سليم مساعيد	وزير السياحة والاثار غالب بركات	وزير الاشغال العامة احمد الشويخي	وزير التعليم فؤاد زرو
--	--------------------------------	--	--	-----------------------------

وزير الزراعة والتعليم مضر بلران	وزير دولة الشؤون الخارجية زهير المكي	وزير المصحة فؤاد الكيلاني	وزير الداخلية احمد عبد الكريم الطراونة	وزير المواصلات محمّد الدين الحسيني
---------------------------------------	--	---------------------------------	--	--

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد العزيز الشياط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مروان دودين	وزير الزراعة دروان الحمود	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف دهن	وزير دولة لشؤون الأرض المحتلة ظاهر نحات المصري
--	---	---------------------------------	--	--

هنا في الجبل

[illegible]

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٤

النظام المالي لمؤسسة البورصات السلوكية واللامركزية

صادر بمقتضى المادة (١٩) من قانون مدونة المرافق العامة والاسكانية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١

الفصل الاول

« تہذیب و فطانت »

المادة ١ - يسمى هذا النظام ، النظام الثاني للموسم، المباديات الملكية والاسلحية لسنة ١٩٧٤ ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها فيما يلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

- | | |
|------------------------|---|
| المؤسسة : | مؤسسة المواصلات السلوكية واللامركزية . |
| المجالس : | مجلس ادارة مؤسسة المواصلات السلوكية واللامركزية . |
| الرئيس : | رئيس مجلس الادارة . |
| المدير : | مدير عام المؤسسة . |
| الميزانية الحسابية : | الجدول المتضمنة للمجزوات والمطلوبات بما فيها رأسمال المؤسسة |
| الموازنة (التقديرية) : | الجدول المتضمنة لتقدير الواردات والتنفقات لسنة مالية واحدة : |
| الحساب الختامي : | الجدول المتضمنة الواردات والتنفقات الفعلية لسنة مالية واحدة وحساب الفائض والعجز . |
| السنة المالية : | الفترة الواقعة بين اليوم الاول من كانون الثاني واليوم الواحد والثلاثين من كانون الاول من كل سنة . |
| موظفو المحاسبة : | المدير المالي والمحاسبون وامتاء الصناديق وأي موظف يعين أو يعهد اليه مسؤولية تقنية أو حاسوبية تتعلق بعمل المؤسسة . |
| المدققون : | الحاسبون الذين يعيهم المجلس لتدقيق حسابات المؤسسة طبقا للمادة ١٨ من القانون. |

الفصل الثاني

الواجبات العامة

المادة ٣ - المدير : رئيس الدائرة ومسؤول عن جميع الأمور الإدارية والمالية وهو يمارس صلاحياته المنصوص عنها في قانون المؤسسة ويكون مسؤولاً أمام المجلس .

المادة ٤ - المدير المالي : رئيس موظفي المحاسبة المباشر ويكون مسؤولاً أمام المدير في جميع أعماله وعليه تقع المسؤوليات التالية :

أ () التحقق من أن الاحتياطات ووسائل الرقابة الكافية قد اتخذت للمحافظة على أموال المؤسسة ومنع وقوع أي تلاعب أو اختلاس أو إهمال فيها .

ب () الإشراف على مسك الدفاتر المالية والحسابية اللازمة بصورة صحيحة وسليمة وثبات جميع المعاملات المالية المتعلقة بها على وجه يساعد على ضبط الإيرادات والمصروفات ومقارنتها بتقديرات حساب الإيراد وقيد جميع المقبوضات والمدفوعات يومياً تحت الأبواب والبنود والمواد المقررة لها وضبط ومراقبة حسابات المستودعات وموجودات المؤسسة .

ج () أن يدقق ويوقع مستندات الصرف ويتأكد بصورة عامة من أن المستند قد نظم بصورة صحيحة وأنه مضبوط من النواحي المالية والقانونية والحسابية قبل اعتماد مستند الصرف نهائياً من المدير أو الجهة المفوضة بالصرف .

د () أن يتحقق من أن كافة المتطلبات القانونية الخاصة بالشؤون المالية والحسابية قد استكملت .

هـ () أن يجري التنسيق اللازم مع مندوبي ديوان المحاسبة والمدققين الذين يعينهم المجلس .

و () أن يرفع للمدير دراسات تخطيطية في شؤون المؤسسة المالية وأية أمور تتعلق بالتخطيط المالي .

ز () أن يقوم بتنظيم الأمور المالية ووضع برامج التمويل مع وزارة المالية والبنوك ومصادر التمويل الأخرى لتغطية التزامات المؤسسة .

ح () أن يضع بموافقة المدير كافة التعليمات المالية والحسابية التي تنظم الأمور التالية :-

- ١ () التدقيق الداخلي .
- ٢ () مراقبة تنفيذ الموازنة .
- ٣ () تحصيل الإيرادات .
- ٤ () مراقبة النفقات .
- ٥ () فتح الاعتمادات المستندية .
- ٦ () إعداد التقارير الاحصائية .
- ٧ () متابعة الدراسات لتطوير الأساليب المالية المطبقة في المؤسسة .
- ٨ () إعداد التقارير المالية والمحاسبية .

ط () أن يؤمن حفظ السجلات والمستندات وجلود الإيصالات والتحويلات والاوراق ذات القيمة في قاعات حديدية مغلقة ،

ي () أ - أن يمد الموازنة التقديرية السنوية بالتعاون مع مدراء ورؤساء الأقسام المختصين في المؤسسة ويقدمه للمدير في المواعيد المحددة .

ب - أن يهيئ الحسابات الختامية السنوية والميزانية العمومية في نهاية السنة المالية للمؤسسة ويقدمها للمدير في المواعيد المحددة تمهيداً لتدقيقها .

ك () أن يقوم بكافة الأعمال والمهام التي يعهد بها المدير اليه من وقت لآخر .

المادة ٥ - موظفو الإدارة المالية مسؤولون تجاه المدير مالياً وشخصياً عن القيام بصورة مرضية بالأعمال المالية والحسابية التي تتعلق بالمؤسسة وعن أية أخطاء قد تلحق الضرر بأموال المؤسسة وعليهم تقع مسؤولية وقوع تلاعب أو اختلاس في أموال المؤسسة والحفاظ على السجلات والوثائق المالية التي تكون بحوزتهم .

المادة ٦ - أ - إذا وقع تلاعب أو اختلاس أو إهمال يسبب خسارة أو ضياع في أموال المؤسسة أو قصر موظف من موظفي الإدارة المالية في أداء واجباته الرسمية فإنه يترتب على المدير أن يأمر بإجراء التحقيق الفوري في ذلك التلاعب أو الاختلاس أو الإهمال وأن يتخذ الإجراءات المناسبة حال تسلمه نتائج التحقيق والمدير الحق بكشف يد الموظف المتهم لحين انتهاء التحقيق .

ب - على المدير أن يقدم على الفور تقريراً إلى وزير المالية لأغراض تطبيق أحكام المادة ٢٦٤ من النظام المالي رقم (١) لسنة ١٩٥١ .

الفصل الثالث

الميزانية العمومية وتقدير حساب الإيرادات (الميزانية التقديرية)

المادة ٧ - أ - ينظم المدير المالي بالتعاون مع المدراء ورؤساء الأقسام المختصين (الموازنة التقديرية) متضمنة أبواب الإيرادات والنفقات كل تحت مادته ويقدمها للمدير لدراستها وتحويلها للمجلس للنظر فيها وإقرارها .

ب - يهيئ المدير المالي الحساب الختامي والميزانية العمومية للمؤسسة طبقاً لأحدث النظم المالية والمحاسبية ويقدمها للمدير لدراستها وتحويلها للمجلس للنظر فيها وإقرارها .

ج - يضع المدير المالي تقريراً سنوياً يتضمن الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية والميزانية العمومية كما تظهر في اليوم الأخير من تلك السنة ويرفعها للمدير .

المادة ٨ - أ - يجوز للمدير بناء على طلب مدير الدائرة المختصة الموافقة على نقل مخصصات أية مادة في تقديرات الرواتب والأجور والمخصصات والمصاريف العامة الواردة في تقديرات حساب الإيراد باستثناء مخصصات المشاريع والأعمال الجديدة إلى أية مادة أخرى تخص تلك الدائرة أو أية دائرة أخرى بموافقة المجلس .

ب - يجوز للمجلس بناء على تنسيب المدير الموافقة على نقل مخصصات أية مادة من مواد المشاريع والأعمال الجديدة إلى أية مادة أخرى تخص هذه المشاريع والأعمال الجديدة إذا ما تبين للمجلس أن المشروع أو المشاريع المطلوب النقل من مخصصاته لن يجري تنفيذه في تلك السنة أو سيتأخر تنفيذه إلى وقت متأخر منها الأمر الذي يتعدى معه اتفاق تلك المخصصات بكاملها .

هكذا من الشغل

الفصل الرابع

الترخيص بالصرف ومراقبة اتفاق المخصصات

المادة ٩ - يصدر المدير امرا ماليا عاما متضمنا تقديرات الموازنة المصادق عليها لمدراء الدوائر والاقسام لتنظيم حركات المالية للاتفاق من المخصصات لكافة الدوائر والاقسام في المؤسسة باسم المدير المالي او مدراء الدوائر والاقسام المختصة حسبما تقتضي الضرورة .

المادة ١٠ - يمسك موظفو المحاسبة والمحاسبون او من يقوم مقامهم الدفاتر والسجلات ويستعملون النماذج المقررة لمراقبة الاتفاق والالتزامات .

المادة ١١ - لا يجوز ان تتجاوز التزامات اية مادة مخصصات تلك المادة او المواد في اية سنة مالية ويعتبر مدير الدائرة مسؤولا شخصيا من اي تجاوز يحصل في المخصصات ويتخذ بحجة الاجراءات المناسبة .

المادة ١٢ - ١ - اذا لم يمر تصديق الموازنة قبل بداية السنة المالية الجديدة يجوز الصرف بنسبة $\frac{1}{12}$ شهريا من المخصصات المتكررة حتى تصديق الموازنة .

ب - تسدد هذه النفقات من مخصصات الموازنة حال اقرارها .

المادة ١٣ - لا يجوز الارتباط بأية التزامات او الاذن بصرف اية مصرية مائة ما لم يكن لها مخصصات مرصدة في تقديرات الموازنة .

المادة ١٤ - لا يجري اي تعاقد او اتفاق قبل تنظيم مستند التزام موقع عليه من رئيس القسم المختص او اي شخص آخر مفوض خطيا ومصدق من المدير المالي وتقدر قيمة الالتزام على المادة المختصة .

المادة ١٥ - يجب ان تعزز مستندات الصرف بالوثائق والشهادات التالية :-

١ - المستندات المتعلقة بأثمان الاوامر

يجب ان تعزز المستندات المتعلقة بأثمان اللوازم بكل او بعض الوثائق التالية :-

١ - العقود والاتفاقيات

٢ - اوامر الشراء

٣ - اوامر الصرف

٤ - النسخة الاولى من المطالبات التي يقدمها اصحاب الاستحقاق موقعة منهم حسب الاصول والانظمة المعمورة .

٥ - النسخة الاولى من مستندات الاستلام موقعة من اعضاء لجنة الاستلام والتي يعينها المدير لمطابقة قرار الاحالة او عقد الشراء

٦ - مستندات الادخالات موقعة من مأمور المستودع .

ب - المستندات المتعلقة بتقديم الخدمات

١ - النسخ الاولى من المطالبات التي يقدمها صاحب الاستحقاق موقعة منه .

٢ - شهادة خطية من الموظف المسؤول عن الاشراف المباشر على تنفيذ شروط العقد او على تأدية الخدمة بالاضافة الى توقيع رئيس القسم المفوض من قبل المدير بالتصديق بان العمل قد تم بموجب شروط ومواصفات العقد او ان الخدمة قد تمت بصورة صحيحة وكاملة .

المادة ١٧ - المدفوعات التي لم تعزز بمستندات ووثائق فرعية ترفق بها شهادة بأن النفقات قد صرفت برمتها في سبيل الخدمة العامة ولا يمكن ان تتعلق بالمؤسسة وان المبالغ المطالب بها قد دفعت فعلا وكان من المتعذر الحصول على وصولات من اجلها لسبب يجب ذكره ولا تصرف تلك المطالبات الا بموافقة المدير المسبقة .

المادة ١٨ - يعتبر الموظف المسؤول عن تصديق اية مطالبة او الشهادة عليها من اجل صرف قيمتها مسؤولا عن صحة ما جاء في المطالبة او مرفقاتها وفي حالة دفع اي مبلغ بسبب شهادة غير صحيحة على المطالبة او مرفقاتها او على مستند او وثيقة مالية يعتبر المسبب من الموظفين مسؤولا مسؤولية مالية وشخصية عن ذلك ويعتبر توقيع المستلم المسؤول ايضا اعترافا بوصول البضاعة او تقديم الخدمات بصورة مرضية ويكون مسؤولا شخصيا وماليا عن اي ضرر قد ينشأ للمؤسسة بعد استلامه تلك البضاعة او الخدمات من جراء مخالفتها للمواصفات او كونها غير مرضية .

المادة ١٩ - تدقق مستندات الصرف ومرفقاتها قبل صرف قيمتها من قبل مدقق وتوقع من قبله دلالة على صحة المستند ومرفقاته من النواحي المالية والمحاسبية والقانونية .

المادة ٢٠ - تنظم مستندات الصرف في جميع الاحوال باسماء اصحاب الاستحقاق ولا تدفع المبالغ الا للاشخاص المذكورة اسمائهم في المستندات ، وتحتم جميع مستندات الصرف وجميع المطالبات بختم يشمل على كلمة (مدفوع) .

المادة ٢١ - يجري الصرف بموجب تحاويل يوقعها الموظفون المفوضون الذين يعينهم المدير على ان يحمل كل تحويل التوقيع التالية :-

أ - التحاويل لغاية ١٠٠٠ دينار (الف دينار) اردني توقيع مدير النفقات والمدير المالي .

ب - التحاويل لغاية ١٠٠٠٠ دينار (عشرة آلاف دينار) توقيع مدير النفقات والمدير المالي ومدير المؤسسة .

ج - التحاويل لاكثر من ١٠٠٠٠ دينار (عشرة آلاف دينار) توقيع مدير النفقات والمدير المالي ورئيس المؤسسة او عضو مجلس الادارة الذي يعينه المجلس .

المادة ٢٢ - اذا فقد التحويل المسحوب محليا وغير المدفوعة قيمته يبلغ البنك المسحوب عليه التحويل في الحال لايقاف صرفه والغائه .

المادة ٢٣ - تدفع المرتبات السنوية على اقساط تعادل واحد من اثني عشر من المرتب السنوي ويحسب المرتب من جزء من الشهر بنسبة عدد ايام ذلك الشهر وتدفع المرتبات قبل ثلاثة ايام من نهاية الشهر الا انه يجوز صرف الرواتب قبل هذا الموعد في الحالات الاستثنائية بموافقة المجلس .

هكذا من الأصول

الفصل الخامس

المقبوضات

المادة ٢٤ - كل دفعة من المقبوضات تدخل في دفتر الصندوق ، يجب ان تميز بمستند قبض وايصال ينظم ونسق النموذج الذي يقرره المدير ما لم ينص على خلاف ذلك .

المادة ٢٥ - أ - تستعمل مستندات القبض تميزاً لجميع المبالغ التي يقبضها المحاسبون :
ب - اما المبالغ المقبوضة من قبل الجباة فيجب ان تميز بنسختين من الارشالية تبين الارشام المتسلسلة للايصالات الفرعية التي اعطاها قابضو الاموال والقيم التي قبضوها .

المادة ٢٦ - يترتب على موظف محاسبة الايرادات :

أ - ان ينظم مستند القبض ويقدمه الى المحاسب .
ب - اذا كان الدافع أمياً يقوم المحاسب بتنظيم المستند ولا يجوز ان يفوض امين الصندوق بهذه المهمة .
ج - على موظفي محاسبة الايرادات ان يتحققوا من ان مستندات القبض تتضمن تفصيلات تامة وواضحة ومشملة على الفصل والمادة المعنية .

المادة ٢٧ - يورد الجباة وقابضو الاموال ما يقبضونه من الاموال الى محاسب الفرع يومياً مقابل وصول رسمي بعد تدقيق مستنداتها عند الحالات التي يقررها المدير وعلى المحاسب ان يقيّد الدفوعات في حسابها الخاص واذا زاد المبلغ الذي قبضه الجباة في اي وقت خلال هذه الفترة على خمسية دينار وجب عليه ان يرفعه فوراً الى محاسب الفرع او البنك ويترتب على الجباة وقابضي الاموال في جميع الاحوال ان يقدموا حساب عن مقبوضاتهم في يوم العمل الاخير من الشهر او قبله ودفع ما لديهم من تحويلات الى المحاسب قبل اغلاق حسابات الشهر المذكور .

المادة ٢٨ - يودع المحاسبون مقبوضاتهم الى البنك لحساب المؤسسة يومياً ويشترط ان لا يتأخر دفع اية تحصيلات عن اليوم التالي لقبضها .

المادة ٢٩ - يعطي المحاسبون ايصالاً الى قابض الاموال عن كل مبلغ يدفعونه لهم وعلى المحاسب ان يوقع على نسخة دفتر الارشاليات تأييداً لتسليم مجموع الرصيد .

المادة ٣٠ - أ - على مدراء الفروع ان يسكروا سجلاً حسب النموذج الذي يقرره المدير لمراقبة مدفوعات الجباة او قابض الاموال في المواعيد المقررة بهذا النظام .

ب - وعليهم ان يخبروا المدير خطياً بأي تقصير يقع من هؤلاء الموظفين في دفع تحويلاتهم بصورة منتظمة وتقديم حساب عنها .

المادة ٣١ - جميع النقود او التحويلات او المستندات والاوراق ذات القيمة المالية التي يتسلمها موظفو المؤسسة تودع بأسرع ما يمكن في الصناديق الحديدية المعدة لهذا الغرض او تسلّم الى البنك ، وكل خسارة تنتج عن اي افعال في هذا الشأن تقع تبعاً على الموظف المسبب لها .

المادة ٣٢ - لا يجوز التصرف باموال المؤسسة بأي صورة كانت اثناء المدة الواقعة بين قبضها ودفعها الى البنك او المحاسب ولا يجوز لاي موظف ان يسلف او يستلف اي مبلغ من اموال المؤسسة .

المادة ٣٣ - على موظفي المحاسبة ان يعطوا ايصالاً عن كل مبلغ يدفع اليهم ويجب ان تكون الايصالات حسب النماذج المقررة من قبل المدير وذات ارقام متسلسلة وفي جميع الحالات يجب ان يوقع الدافع والقابض على اي تغيير يحدث في الايصال والارومة .

المادة ٣٤ - أ - يجب ان يبين كتابة سبب ابطال اي وصول على وجه جميع نسخ الوصول وان تلصق جميع النسخ المبطلّة بصورة متينة بالارومة او القسيمة ، واذا لم تبرز وتبطل وتلصق بالصورة المذكورة يكون الموظف المسؤول ضامناً .

ب - تثبت ارقام الوصولات المبطلّة في دفتر الصندوق او الارشالية او جدول القبض بالتسلسل ويجب ان يكتب فيها كلمة (مبطل) ازاء الرقم دون ذكر القيمة .

الفصل السادس

السلفات والامانات

المادة ٣٥ - يجوز للمدير الموافقة على اعطاء سلفة رسمية الى الموظف المختص عندما تقضي الضرورة ذلك على حساب خصصات ، وصودة في الموازنة .

المادة ٣٦ - السلفات الرسمية نوعان :

أ - سلفات نفقات مؤقتة ولمدة معينة تسدد كل منها على حدة في نهاية المدة او قبلها وبصورة كاملة في كل حالة .

ب - سلفات نفقات دائمة وهي التي يجري حسابها من وقت لآخر بتقديم مستندات المبالغ المدفوعة من اصلها ، لاجل استبدالها بما يعادل قيمتها من النقود ، وتسدد في نهاية كل سنة مالية .

ج - يحدد مقدار السلفات بنوعها حسب مقتضيات العمل .

المادة ٣٧ - يترتب على حاملي السلفات الرسمية ان يتقيدوا بجميع الانظمة المتعلقة بمراقبة اتفاق الاموال ومعاملات تأديتها وهم مسؤولون عن كل ما يؤدونه من دفعات غير مصرح بها او غير صحيحة وان يسكروا سجلات لهذه السلفات بالشكل الذي يعينه المدير .

المادة ٣٨ - أ - يجوز للمدير ان يعطي سلفات بعثات للموظفين الذين يوفدون للخارج لمراقبة الدراسة والتدريب وفق احكام نظام البعثات المعمول به في الدولة .

ب - اذا كان الموظف على وشك السفر بمهمة رسمية او تمثيلية فالمدير ان يقرر صرف سلفة لا تزيد قيمتها على مقدار ما يستحق له من اجور انتقال ومياومات ونفقات عن كامل المدة التي سيقضيها وفقاً لاحكام نظام الانتقال والسفر المعمول به في الدولة على ان تسدد هذه السلفة فور رجوعه .

المادة ٣٩ - أ - اذا انتهت خدمة الموظف المدين بسلفة لاي سبب كان تسترد الاقساط الباقية في ذمته من استحقاقاته لدى المؤسسة .

هكذا من الله على

ب- وإذا لم يكن له أي استحقاق لدى المؤسسة تحصل وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٤٠ - تقبض الامانات وترد وتعمل ارصدة الامانات الموجودة في الصندوق لصاحبة المؤسسة بموافقة المجلس بناء على تنسيب المدير ويمسك لما حسابات خاصة بكل نوع من انواعها وتقيد الامانة ايرادا للمؤسسة بعد انقضاء خمس سنوات على قيدها شريطة ان يبلغ صاحب الامانة بوجدها بالبريد المسجل .

الفصل السابع

التسويات الحسابية

المادة ٤١ - أ - يتم تصحيح الأخطاء الحسابية التي تقع في الحسابات بموجب تسويات حسابية تنظم على نماذج يقرها المدير .

ب- تجري معاملات التزويل او الاضافة من حساب الى آخر بموجب تسوية حسابية تنظم من مدير الفرع او المانصب حسب الابدول الحسابي .

ج- تطبق على التسويات بالنسبة لتتوقع ما يطبق على مستندات الصرف .

د - لا يجوز الحلك والمحو في أية مستندات او سجلات واذا ما اراد تصحيح اي خطأ يجري ما يراد تصحيحه بالحبر الاحمر وتكتب الارقام الصحيحة بذات المسدود ويوقع الموظف المسؤول بجانب التصحيح .

الفصل الثامن

الكفالات

المادة ٤٢ - يربط موظفو المحاسبة واي موظف اخر يرى المدير ضرورة تكفيله بكفالة مالية ملية، وفق الاحكام والقواعد المنصوص عليها في نظام كفالات موظفي الدولة .

الفصل التاسع

الدفاتر الحسابية والهيكلات وغيرها

المادة ٤٣ - يقرر المدير السجلات والدفاتر والنماذج والوصولات الحسابية الواجب مسكها في الفروع وقسم المحاسبة حسب متطلبات العمل ويبين طريقة استعمالها بموافقة وزير المالية .

المادة ٤٤ - تطبع جلود الوصولات والنماذج باشراف لجنة يعينها المدير لمراقبة الطبع والاستلام .

المادة ٤٥ - يحتفظ في الادارة المالية بسجل يسجل فيه جميع جلود الوصولات والنماذج بموجب مستندات ادخالات يوقع عليه الموظف المسؤول عن مسك السجل ويمرر بقرير اللجنة المشرفة على الطبع والاستلام .

المادة ٤٦ - أ - يزود المدير المالي محاسبي الدائرة والفروع بجلود دفاتر الوصولات والنماذج الاخرى .

ب- يزود امراء الفروع والجباه كل في منطقة اختصاصه وقابضي الاموال في الفروع بما يحتاجونه من هذه الجلود .

ج - لا تسلم جلود الوصولات والنماذج المالية للاستعمال الا للموظفين المكتولين .

الفئة ٤٧ - أ - يترتب على الموظف المسؤول ان يسجل الجلود التي استلمها كاملة في سجلها الخاص وان يتدقق شخصيا ترقيم كل منها ويتأكد من صحة الترقيم المتسلسل واذا ظهر نقص في صفحات جلد ما وجب ان يعيده فورا الى المدير المالي مرفقا بتقرير مفصل .

ب- يجب ان تشمل جميع جلود الوصولات والنماذج على شهادة مطبوعة تزيد صحتها ويوقع على هذه الشهادة الموظف المسؤول عن مسك السجل وقبل ان توضع الجلود موضع الاستعمال من قبل الجباه وقابضي الاموال عليهم ان يعيدوا التدقيق فيها ويوقعوا عليها .

الفئة ٤٨ - تسلم جلود الوصولات والنماذج المالية باليد بموجب مستند اخراج يوقع عليه المسلم والمستلم ، واذا ارسالت بالبريد وجب ان ترسل في طرود مشموعة بالبريد المسجل .

الفئة ٤٩ - يترتب على موظفي المحاسبة ان يمسكوا سجلات تقيد فيها فورا تفاصيل جميع الوصولات والنماذج المالية المستلمة والمصدرة على ان يقيد كل نوع منها في صفحة خاصة بحسب تسلسل ارقامها .

الفئة ٥٠ - على مديري الفروع ان يحتفظوا بالقيود التالية : -

أ - سجل المهددة : يقيد فيه جميع الوصولات المسلمة اليهم من المدير المالي وعليهم ان يقيادوا كل نوع من هذه النماذج في صفحة خاصة بحسب تسلسل ارقامها .

ب (سجل التوزيع : يقيد فيه جميع ما يوزع الى امين الصندوق والجباه في منطقة اختصاصه وتسلم هذه الجلود بموجب مستندات اخراجات او بموجب نماذج اخرى معلة لهذه الغاية .

الفئة ٥١ - تحتفظ جميع جلود الوصولات والنماذج المالية الجديدة في خزان خاصة مغلقة حيثما امكن وتكون جميع هذه الجلود خاضعة للتدقيق والتفتيش في جميع الاوقات :

الفئة ٥٢ - اذا فقد جلد من جلود الوصولات والنماذج المالية جديدا كان او مستعملا فعلى الموظف المسؤول ان يعطي فوراً تقريراً مفصلاً الى مدير الفرع المختص عن الظروف التي ادت الى فقدانه ، وعلى مدير الفرع ان يعلم المدير فوراً بذلك وان يتخذ الاجراءات اللازمة للتحقيق في الاسباب التي ادت الى هذا الفقدان وان يتقيد بالوامر التي يصدرها المدير بهذا الصدد . وعلى المدير ان يحضر وزير المالية فوراً لاغراض تطبيق احكام المادة ٢٦٤ من النظام المالي رقم (١) لسنة ١٩٥١ او اي نظام يملئه او يحل محله :

الفئة ٥٣ - على موظفي المحاسبة ان يستعملوا جلود الوصولات والنماذج المالية حسب ترتيب تسليمها ولا يسمح بتمزيق او تفكيك اي جلد وصولات او نموذج مالي كمالا يسمح بقطع اي وصول او اي نموذج مالي من اي جلد بقصد استعماله لغير الغاية التي وضع من اجلها .

هكذا من المأهول

الفصل العاشر

تقديم الحسابات والجداول

المادة ٥٤ - يعين المدير الجداول والنسخ الواجب تقديمها من الفروع الى م. د. الادارة العامة على ان يتم تقديمها خلال المدة التي يعينها .

المادة ٥٥ - يجري الاحتفاظ بالسجلات والمستندات والمآذج المالية الاخرى وفقاً لاحكام النظام المالي رقم (١) لسنة ١٩٥١ او اي نظام يبدله او يخل محله .

الفصل الحادي عشر

« لجان التعداد والتفتيش »

المادة ٥٦ - أ) يعين المدير لجاناً لجرد الصناديق والتفتيش وتؤلف برئاسة مؤلف من الصنف الاول من موظفي المؤسسة .

ب) تقوم اللجنة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة بتعداد القود ومراجعة ارصدة البنك التي يجازة الخاسبين وترفع كل لجنة من هذه اللجان تقريراً الى المدير على النموذج للقر مرفقاً بشهادة موقعة من مدير البنك وتبين ارصدة البنوك وقت التعداد .

المادة ٥٧ - يقوم المدير او من يفوضه بتفتيش حسابات الفروع وتدقيق اعمال موظفي الخاسبة بصورة مستمرة او فجائية .

الفصل الثاني عشر

« احكام متممة »

المادة ٥٨ - يقدم المدير المالي كل شهر الى المدير تقارير مالية بالارادات والتفقات والالتزامات غير المسددة وحسابات القروض والبنوك وغير ذلك من المعلومات او الاحصائيات التي قد تطلب منه .

المادة ٥٩ - يزود المدير المالي بنسخة من كل عقد تبرمه المؤسسة ومن كل مراسلة او كتاب او مستند له اثر مالي لصالح المؤسسة او عليها .

المادة ٦٠ - عند نقل الموظف او تركه الخدمة يسلم ما بهيئته الى الموظف الاخر الذي يعينه المدير وتنظم جدول استلام وتسليم بينها على ثلاث نسخ يحتفظ كل منهما بنسخة ويحفظ النسخة الاولى في مكتب المدير المالي ولا تصرف للموظف الذي ترك الخدمة او الموظف المنقول رواتبه المستحقة قبل ابراز شهادة برائة ذمة وفقاً لنموذج يقرره المدير .

المادة ٦١ - اذا توفي الموظف يعين المدير لجنة لجرد ما بهيئته وتسليمها الى الموظف الذي يخلفه في العمل :

المادة ٦٢ - للمدير ان يفوض بعض صلاحياته لمساعديه او اي موظف رئيسي في المؤسسة :

لجنة ٦٣ - للمدير بموافقة المجلس ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

لجنة ٦٤ - ترد الواردات المستوفاة بطريق الخطأ بموجب تسوية حسابية من حساب الفصل والمادة المختصة اذا كانت قد استوفيت في السنة المالية الجارية والا ترد من حساب التفقات .

لجنة ٦٥ - في حالة عدم معالجة هذا النظام لبعض الامور المالية يرجع بذلك الى النظام المالي العام للدولة .

لجنة ٦٦ - لا يجوز الاحتفاظ برصيد يتجاوز الخمسين ديناراً لدى امناء الصناديق الا في الحالات التي يوافق عليها المدير .

الحسين طلال

١٩٧٤/٢/١٤

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة والاعلام	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
فؤاد قلايش	عدنان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير التربية والتعليم	وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار	وزير العدل
مشر بلوان	فديم زرو	احمد الشويكي	غالب بركات	سالم مساعده

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير الصحة	وزير دولة للشؤون الخارجية
طاهر لشارب المصري	محي الدين الحسيني	احمد عبد الكريم الطراولة	فؤاد الكيلاني	زهير المصني

وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
عبد العزيز الخياط	مروان دودين	مروان الحمود	يوسف ذهني

كل من الشغل

نص المرسوم الملكي رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٤ النظام المالي لمؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية

صادر بمقتضى المادة (٢٠) من قانون مؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية رقم (٥١) لسنة ١٩٧١

الفصل الاول

التسمية والتعريفات

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي لمؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ايفاء لافراض هذا النظام يكون للمعاني والالفاظ التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

المؤسسة	مؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية .
المجلس	مجلس ادارة مؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات .
الرئيس	رئيس مجلس الادارة .
المدير العام	مدير عام مؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية .
موظفو المحاسبة	المشرف المالي والموظفون الذين يمهدهم بمسؤولية مالية او حاسبة تتعلق بامور المؤسسة .

الفصل الثاني

المسؤوليات والواجبات

المادة ٣ - المدير العام مسؤول عن الاشراف العام على الحسابات والمعاملات المالية والادارية المتعلقة بالمؤسسة .

المادة ٤ - المشرف المالي هو المسؤول الاول عن صحة ودقة الامور المالية والمحاسبية والمشراف على الامور المالية والمحاسبية وتحمل المسؤوليات المالية والمحاسبية التالية :-

١ - التحقق من ان الاحتياطات الكافية قد اتخذت للمحافظة على اموال المؤسسة لمنع وقوع تلاعب او اختلاس او افعال فيها .

ب - الاشراف على مسك السجلات والدفاتر الحسابية اللازمة بصورة صحيحة وسليمة والتبسات جميع المعاملات المالية المتعلقة بها على وجه يساعد على ضبط الايرادات والمصروفات ومقارنتها بتقديرات الميزانية وقيد جميع المقبوضات والمدفوعات يوميا تحت ابوابها وموادها المقررة في الميزانية .

ج - ان يصدق ويوقع مستندات الصرف ويتأكد بصورة عامة من ان المستند قد نظم بصورة صحيحة وأنه مضبوط من الناحية المالية والقانونية والحسابية قبل اعتماد مستند الصرف نهائيا من المدير العام .

د - ان ينظم البيانات والتقارير والكشوف والمعلومات التي يطلبها رؤساؤه .

هـ - ان يتأكد من تنظيم الحساب التريفيقي بين دفتر الصندوق وكشوفات المصرف في نهاية كل شهر دون تأخير .

و - ان يحفظ السجلات والمستندات وجاود الوصولات والتحويلات والطوابع والاوراق والوثائق ذات القيمة المالية ويؤمن حفظها في صندوق حديدي (قاسية) وان يهيء الحسابات للتحقق والتدقيق .

ز - عمل حسابات ختامية سنوية .

المادة ٥ - موظفو المحاسبة مسؤولون تجاه المدير العام عن القيام بصورة مرضية بالاعمال المالية والمحاسبية التي تتعلق بالمؤسسة وعن اية اخطاء تلحق بالضرر باموال المؤسسة وعليهم ان يتخذوا الاحتياطات الكافية بعدم وقوع تلاعب او اختلاس في اموال المؤسسة والمحافظة على السجلات والوثائق المالية التي تكون بحوزتهم.

الفصل الثالث

الميزانية

المادة ٦ - ١ - يقدم مدير عام المؤسسة مشروع الميزانية قبل نهاية كل عام الى المجلس بشهرين على الاقل وللمجلس اجراء التعديلات التي يراها مناسبة ويرفع للرئيس مشروع الموازنة بعد اقرارها من المجلس الى رئيس الوزراء .

ب - تبدأ السنة المالية في ١ كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الاول من كل عام .

الفصل الرابع

المقبوضات

المادة ٧ - تودع التحويلات الواردة الى المؤسسة في مدة اقصاها يومان من تاريخ وصولها في المصرف او المصارف المحلية التي تتعامل معها المؤسسة والمعيونة بتنصيب المدير العام موافقة المجلس ولا يجوز تحويلها الى اي من الموظفين والافراد .

المادة ٨ - تودع المقبوضات النقدية في مدة اقصاها يومان من تاريخ قبضها في المصرف في الحساب المختص ولا يجوز لأي من موظفي المحاسبة ان يستعملها او يتصرف بها بأية صورة كانت اثناء المدة الواقعة بين قبضها ودفعها للمصرف وكل مخالفة لذلك تعتبر اختلاسا واساءة لاستعمال الوظيفة .

المادة ٩ - ينظم بكل مبلغ من المقبوضات وصل مطبوع بارقام متسلسلة وتحفظ نسخ تلك الوصولات للتدقيق ويجب ان يبين كتابة سبب ابطال اي وصول ويعتبر الموظف الذي يحوزته الوصولات مسؤولا وضامنا. ويجوز للمجلس ان يضع التعليمات الضرورية لتطبيق هذه المادة .

هكذا من أجل

الفصل الخامس

الالتزامات

المادة ١٠ - لا يجوز الارتباط بآية التزامات أو الاذن بصرف اية مصروفات مالية ما لم يكن لها اعتمادات مرصودة في الميزانية أو لها مبالغ متوفرة .

المادة ١١ - لا يجري الاتفاق من الميزانية قبل تنظيم مستند التزامات موقع عليه من رئيس القسم المختص أو أي شخص آخر مفوض خطيا ومصدق من المدير العام وتفيد قيمة الالتزام على المادة المختصة في الميزانية في سجل التأديبات ويميز مستند الالتزام بالوثائق التالية : -

أ - عقود الخدمات والانشاءات .

ب - أوامر الشراء .

ج - الاتفاقيات .

د - أوامر المفسر .

هـ - جميع الوثائق المؤيدة لمستند الالتزام .

المادة ١٢ - يقيد على مستند الالتزامات جميع الدفعات المتعاقبة به وعند الانتهاء من شراء الوازم أو إنجاز العمل المطلوب تتم تصفيته ويحفظ في ملف خاص للرجوع إليه :

المادة ١٣ - يجب بيان الالتزامات ، والالتزامات غير المسددة في التقارير المالية الشهرية التي يقدمها المدير المالي إلى المدير العام .

الفصل السادس

النفقات

المادة ١٤ - يوقع المدير العام أو من يفوضه خطيا على مستندات الصرف مصادقا على صحة النفقة والبيانات الواردة في مستند الصرف وشامدا بأن الاتفاق قد تم وفقا لترخيص قانوني وإن القيمة المدفوعة لا تتجاوز المبالغ المخصص بها .

المادة ١٥ - يجب أن تكون مستندات الصرف واضحة ومحتوية على الفصل والمادة المختصة في الميزانية ويشار فيها إلى مستند الالتزام وإلى أرقام وتواريخ وبيانات الوثائق التي تعزز المستند .

المادة ١٦ - يجب أن تعزز مستندات التأديب بالوثائق والشهادات التالية : -

أ - المستندات المتعلقة بأنمان اللوازم : -

١ - النسخ الأولى من المطالبات التي يقدمها اصحاب الاستحقاق موقعة منهم والتي يبين فيها نوع البضاعة المسلمة والكميات وسعر الوحدة وسعر الاجمال ومصدقة من رئيس القسم الذي اشترى له البضاعة :

٢ - النسخ الأولى من مستندات الاستلام والتسليم موقعة من الموظفين الذين يعينهم المدير العام لمطابقة قرار الاحالة وعقد الشراء في الاحوال التي تشتري فيها اللوازم بموجب قرار احالة أو عقد شراء :

٣ - مستندات الادخالات التي يوقعها مأمور المستودع :

ب - المستندات المتعلقة بتقديم الخدمات : -

١ - النسخ الأولى من المطالبة التي يقدمها صاحب الاستحقاق موقعة منه ومشملة على طبيعة العمل ورقم العقد وتاريخه إذا كان العمل قد تم بموجب عقد .

٢ - شهادة خطية من الموظف المسؤول عن الاشراف على تنفيذ شروط العقد أو على تأدية الخدمة بان العمل قد تم بموجب شروط ومواصفات العقد أو ان الخدمة قد تمت بصورة صحيحة وكاملة .

ج - المستندات المتعلقة باستئجار آلات أو وسائل نقل أو بمباومات الموظفين أو بعلاوات الميدان أو بآية امور مالية اخرى توقع الشهادات المدرجة على النموذج المختص بها من المدير العام أو من يفوضه بذلك .

د - الأشغال التي يقام بها بالتمهيد : -

١ - الدفعة على الحساب تدفع بناء على مطالبة يقدمها المتعهد وتتضمن شهادة مصدقة منه ومن الموظف المشرف على تنفيذ التمهيد بان المبلغ صحيح وموافق لشروط العقد وملحقاته وإن قيمة ما سيدفع وما دفع سابقا لا يتجاوز ما هو متصوص عنه في شروط العقد وملحقاته العقد .

٢ - الدفعة النهائية : -

أ - تدفع بناء على مطالبة يقدمها المتعهد وتتضمن شهادة مصدقة منه ومن الموظف المشرف على تنفيذ التمهيد أو من لجنة استلام يعينها المدير العام بان المبلغ حقيقي وأنه قد صرف بمقتضى شروط العقد وملحقاته وإن العمل قد تم باتفاق وفق مواصفات وشروط العقد .

ب - ترفق بالدفعة النهائية شهادة من المتعهد تتضمن بأن المبالغ المستحقة قد جرى تسويتها جميعها وإن المبلغ المستحق بموجب المطالبة هو الدفعة النهائية للعمل المذكور مع اقرار بأنه لا يطلب للمتعهد من المؤسسة أي مبلغ آخر عن العمل المذكور .

المادة ١٧ - المدفوعات التي لم تعزز بمستندات ووثائق فرعية ترفق بها شهادة بان النفقات قد صرفت برمتها في سبيل الخدمة العامة ولا أعمال تتعلق بالمؤسسة وإن المبالغ المطالب بها قد دفعت فعلا وكان من المتعذر الحصول على وصولات من اجلها لسبب يجب ذكره وتصرف تلك المطالبات بموافقة المدير العام إذا كانت لا تتجاوز (٥٠) خمسين دينارا وبموافقة الرئيس إذا تجاوزت ذلك المبلغ بحدا أعلى مقداره (١٠٠) دينار وبموافقة المجلس لما يزيد على ذلك .

المادة ١٨ - يسجل كل مستند صرف رقم متسلسل في دفتر الصندوق يوميا كما يقيد في سجل التأديبات تحت الحساب والمادة المقررة في الميزانية ويوقع عليه الموظف المختص بعد التثبت من وجود الالتزام المسبق بقيمته ومن وجود اعتمادات كافية لدفع القيمة .

المادة ١٩ - لتلق مستندات الصرف ومرفقاتها قبل صرف قيمتها من قبل مدقق أو موظف ينتدبه المدير العام وتوقع من قبله دلالة على صحة المستند ومرفقاته من الناحية المالية والحسابية .

هكذا من العمل

المادة ٢٠ - ١ - تنظم مستندات الصرف في جميع الاحوال باسماء اصحاب الاستحقاق ولا تدفع المبالغ الا للأشخاص المذكورة اسماؤهم في المستندات او لو كلاً منهم المقبولين قانوناً ويشار الى التوكيل والتفويض على المستند ونظم جميع مستندات الصرف وجميع المطالبات بخاتم خاص يشتمل على كلمة (مدفوع) .

ب - يجوز صرف راتب موظف او مستخدم الى موظف او مستخدم آخر بتفويض خطي يوجه الى المدير المالي ويوقع امامه او امام رئيسه المباشر ويذكر على مستند الرواتب تاريخ التفويض ويحفظ مع المستند اذا كان تفويضاً مرة واحدة واما اذا كان التفويض لأكثر من مرة فيحفظ في ملف الموظف المفوض .

المادة ٢١ - تجرى التأديبات او الدفوعات بموجب محاولات يوقعها الموظفون الذين يعينهم الرئيس على ان يحمل كل تحويل توقيعين على الأقل .

المادة ٢٢ - يجب ان يذكر رقم التحويل وتاريخه على مستند الصرف ويذكر رقم المستند على التحويل وتفيد المحاولات بارقامها المتسلسلة في دفتر الصندوق يوميا ويجب اتباع استعمال جلود التحويل بحسب تسلسل ارقامها ايضا .

المادة ٢٣ - اذا فقد التحويل المسحوب محليا وغير المدفوعة قيمته يبلغ البنك المسحوب عليه التحويل في الحال لايقاف صرفه ، فاذا كان المسبب لفقدان التحويل هو صاحب الاستحقاق يعطى تحويلاً آخر بعد ان يقدم ضماناً مقبولا يجري مدهوله لمدة ثلاث سنوات بقيمة التحويل المفقود .

المادة ٢٤ - تدفع الرواتب للموظفين والمستخدمين شهرياً وذلك في الاسبوع الاخير من الشهر غير انه يجوز للمدير العام الموافقة على دفع المرتبات قبل هذه المدة لموظف او اكثر في حالتين : -

- ١ - الاعياد الرسمية شريطة ان يكون التاريخ بعد اليوم العشرين من الشهر .
 - ٢ - عند اجازة الموظف ، اذا امتدت اجازته الى ما بعد تاريخ دفع المرتبات المنصوص عنه في هذه المادة
- المادة ٢٥ - تقدم جداول المستخدمين والعمال بالمباومة الى الدائرة المالية وتجهز على النماذج الخاصة بها في نهاية كل فترة ويبين في هذه الجداول اسم المستخدم او العامل ووظيفته وعدد ايام العمل والاجرة اليومية والاجرة المطاوعة والحسميات والاجرة الصافية ويمكن ان تكون الفترة شهرية او نصف شهرية او اسبوعية حسبما يقرره المدير العام او المفوض من قبله .

المادة ٢٦ - يتم دفع الاجور اليومية للمستخدمين والعمال اصحاب الاستحقاق بتنظيم تحويل مصرفي باسم كل منهم او من قبل معتمد للدفع يتدبه المدير العام على ان يتم الصرف بحضور موظف آخر منتدب خطياً من المدير العام ليشهد على المستند ان الاجور دفعت للعمال انفسهم اصحاب الاستحقاق ويجب ذكر رقم الهوية التي يحملها العامل وتاريخ وتمرکز صدورهما على مستند اجور العمال كلها امكن ذلك .

الفصل السابع

السلفات والامانات

المادة ٢٧ - يقرر المدير العام صرف السلفات للامال الرسمية ضمن تعليمات تحدد مقاديرها ، توضع لهذه الغاية وشريطه توافر رصيد في الميزانية على ان تسدد كل سلفة حال الانتهاء من المهمة الرسمية ولا تعدى تسويتها بحال من الاحوال السنة المالية التي تمتعت بها .

المادة ٢٨ - يقرر المدير العام المبلغ المطاوب تسليغه للمصاريف الثرية على ان لا يزيد المبلغ على (٣٠٠) دينار وعلى ان يربط الموظف المسؤول عن حفظ هذا المبلغ بكفالة ويجري استعمالها وصرف مفرقاتها بموافقة المدير العام او الموظف المعتمد من قبله مقابل وصولات رسمية تقدم الى الدائرة المالية ومرفقة بمودج المصاريف الثرية وتصدق هذه النماذج من قبل الموظف المسؤول عن العمل الذي ادبت من اجله السلفة وترد للموظف النفقات التي اداها من السلفة بحيث تبقى قيمتها ثابتة وترد هذه السلفة الى المؤسسة عند ترك الموظف الخدمة او نقله او بناء على طلب المدير العام .

المادة ٢٩ - اذا كان الموظف على وشك السفر بمهمة رسمية او تمثيلية فللمدير العام ان يقرر صرف سلفة له لا تزيد قيمتها على تقديرات ما سيتحقق له من اجور انتقال ومباومات ونفقات عن كامل المدة التي سيقضيها بشرط ان لا تزيد عن راتبه لمدة شهرين فان تجاوزت ذلك فيجب اخذ موافقة الرئيس وتسترده هذه السلفة بعد رجوع الموظف مباشرة بما يتحقق له من مباومات ونفقات انتقال او من راتبه الشهري .

المادة ٣٠ - قبض الامانات وترد او تستعمل لغايات مصلحة المؤسسة بموافقة المدير العام ويمسك لها حسابات خاصة بكل نوع من انواعها ، اما الامانة التي لا ترد بعد انقضاء خمس سنوات من قبضها فتقيد ايراداً للمؤسسة

الفصل الثامن

الكفالات

المادة ٣١ - يربط موظفو المحاسبة واي موظف آخر يرى الرئيس بتناسب من المدير العام ضروره تكفيله بكفالة مالية معتبرة يقرر الرئيس مقدارها على ضوء تقدير مسؤوليه كل موظف وتحفظ هذه الكفالات في مكان امين وتسجل في سجل خاص .

الفصل التاسع

النماذج والسجلات المالية

المادة ٣٢ - يعتمد المدير العام السجلات والنماذج المالية والطريقة الحسابية والتجارية وعلى المدير المالي التقيد باستعمالها .

المادة ٣٣ - يجري الاحتفاظ بالسجلات والمستندات والنماذج المالية الاخرى للمدة التي يقرها المجلس بناء على تنسيب المدير العام ولا يجوز ائلاف اي منها الا بقرار من المجلس وتنسيب من المدير العام ، وتتم عملية الائلاف بواسطة لجنة يعينها الرئيس وتدون اللجنة بضبط خاص جميع المعلومات والارقام والبيانات المتعلقة بالاشياء المثلثة .

الفصل العاشر

مقررة

المادة ٣٤ - يقدم المدير المالي كل شهر الى المدير العام تقريراً مالياً بالواردات والنفقات والالتزامات غير المسددة .

المادة ٣٥ - يزود المدير المالي بنسخة من كل عقد تبرمه المؤسسة .

المادة ٣٦ - لا يجوز اجراء الحك والمحو في اية حسابات او مستندات او سجلات واذا ما اريد تصحيح اي خطأ يجري ما يراد تصحيحه بالحبر الاحمر وتكتب الارقام الصحيحة بذات المداد ويوقع الموظف المسؤول بجانب التصحيح .

هكذا من الأهل

المادة ٢٧- عند وقوع اختلاس أو ضياع أموال أو احوال بمصلحة المؤسسة أو فقدان وثائق ذات قيمة مالية أو لوازم فعلى الموظف المسؤول ان يعلم المدير العام في الحال وعلى المدير العام اجراء التدقيق والتحقيق المستعجل وتبليغ النيابة العامة وعليه ان يعلم الرئيس بالحادث والاجراءات المتخذة وبما يظهر من نتائج .

المادة ٣٨- عند ايجازة الموظف او تركه الخدمة . إما بما يهيئته الى الموظف الآخر الذي يعينه المدير العام وتنظم جداول استلام وتسليم بينهما على ثلاث نسخ يحتفظ كل منها بنسخة وتحفظ النسخة الاولى في مكتب المدير المالي ولا تصرف للموظف الذي ترك الخدمة رواتبه المستحقة قبل اراز شهادة براءة ذمة وفقا لنموذج يقرره المدير العام .

المادة ٣٩- اذا انقطع الموظف عن عمله وتعدرت عودته لتسليم ما به . دته يعين المدير العام لجنة لجرد العهدة واذا ما تبين لديها ان هناك امورا تدعو للشك بوجود اختلاس تخبر الضابطة العدلية لتشرف مع اللجنة على الجرد قبل تسليمه الى الموظف الذي يخلفه المار ذات المنقطع عن العمل .

المادة ٤٠- يجوز للمدير العام تفويض بعض صلاحياته في هذا النظام الى اي موظف رئيسي في المؤسسة وله ان يلقي هذا التفويض بأمر خطي منه ، على ان يتم ذلك بموافقة الرئيس .

المادة ٤١- يحق للرئيس في اي وقت ان يفوض المدير العام شخصيا ببعض او كل صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٤٢- للمدير العام بموافقة الرئيس ان يضع التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٧٤/٤/٩

أحمد بن طلال

وزير الثقافة	وزير	وزير الانشاء والتعمير	وزير الاوقاف	رئيس الوزراء
والاعلام	المالية	والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الخارجية والدفاع	
عبدان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي	

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير الداخلية لشؤون
الترية والتعليم	النقل	الاشغال العامة	السياحة والآثار	البلدية والقروية
مضر بلوان	نديم زرو	احمد الشوبكي	غالب بركات	فؤاد قلايش

وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	وزير	وزير دولة
الارض المحتلة	المواصلات	الداخلية	الصحة	لشؤون الخارجية
طاهر نشأت المصري	عبي الدين الحسيني	احمد عبدالكريم الطراوله	فؤاد الكيلاني	زهير المكي

وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	وزير
التحصيل	ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	الزراعة	مروان الحمود
	مروان دودين		

نحن الحسين بن طلال ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (١٧٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٤

نظام علاوات وكلاء الوزارات ومدراء الدوائر

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات وكلاء الوزارات ومدراء الدوائر لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ ١٩٧٤/٤/١ .

المادة ٢ - مع مراعاة احكام المادة (٣) من هذا النظام بمنح وكلاء الوزارات والمدراء العامون والامناء العامون للدوائر المستقلة المدرجة فصولها في قانون الموازنة العامة علاوة مقدارها (٣٠ ٪) من الراتب الاساسي على ان لا يزيد مقدار هذه العلاوة على مبلغ (٣٦) ديناراً شهرياً .

المادة ٣ - أ - لا يجوز الجمع بين هذه العلاوة واية علاوة فنية او قضائية او ادارية او علاوة حملة شهادة الدكتوراه وبدل اجور مساعي وبدل التمثيل الصادرة بموجب أنظمة خاصة او قرارات مجلس وزراء وفي جميع الحالات بمنح الموظف العلاوة الاعلى .

ب- يجوز الجمع بين هذه العلاوة وبين علاوة غلاء المعيشة العائلية وعلاوة غلاء المعيشة الاضافية وعلاوة الميدان وعلاوة الانتقال وال سفر .

١٩٧٤/٤/٩

أحمد بن طلال

وزير الثقافة	وزير	وزير الانشاء والتعمير	وزير الاوقاف	رئيس الوزراء
والاعلام	المالية	والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الخارجية والدفاع	
عبدان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي	

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير الداخلية لشؤون
الترية والتعليم	النقل	الاشغال العامة	السياحة والآثار	البلدية والقروية
مضر بلوان	نديم زرو	احمد الشوبكي	غالب بركات	فؤاد قلايش

وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	وزير	وزير دولة
الارض المحتلة	المواصلات	الداخلية	الصحة	لشؤون الخارجية
طاهر لغات المصري	عبي الدين الحسيني	احمد عبدالكريم الطراوله	فؤاد الكيلاني	زهير المكي

وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	وزير
التحصيل	ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	الزراعة	مروان الحمود
	مروان دودين		

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة العاشرة من قانون الخط الحجازي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/٧ .
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٤

نظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لمستخدمي الخط الحجازي الاردني

صادر بمقتضى المادة (١٠) من قانون الخط الحجازي الاردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لمستخدمي الخط الحجازي الاردني لسنة ١٩٧٤) ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٤/٤/١ .
- المادة ٢ - تطبق على موظفي الخط الحجازي الاردني احكام نظام علاوة غلاء المعيشة الاضافية لموظفي الحكومة رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ .
- المادة ٣ - يلغى النظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٠ .

١٩٧٤/٤/٧

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والاعلام	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير ووزير الاوقاف	رئيس الوزراء
عدنان ابو عودة	ذوقان الهنداوي	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير التربية والتعليم	وزير النقل	وزير الاشغال العمامة	وزير السياحة والآثار	وزير البلدية والقروية	وزير الداخلية للشؤون
مضر بدوان	لديم زرو	احمد الشوبكي	غالب بركات	سالم مساعده	فؤاد قلايش

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير الصحة	وزير دولة للشؤون الخارجية
ظاهر نشأت المصري	محي الدين الحسيني	احمد عبد الكريم الطراونة	فؤاد الكيلاني	زهير المقي

وزير التمسوين	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
صادق الشرح	مروان دودين	مروان الحمود	يوسف ذهني

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٤

نظام عائدات تعدين الفوسفات

صادر بمقتضى المادة (٤٠) من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام عائدات تعدين الفوسفات لسنة ١٩٧٤) ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٧٤/٤/١ .
- المادة ٢ - تقرر لمصلحة الخزينة عائدات تعدين بواقع ستة دنانير عن كل طن من الفوسفات الخام المصدر .
- المادة ٣ - تدفع هذه العائدات على دفعتين احدهما قبل نهاية شهر حزيران والثانية قبل نهاية شهر كانون اول من كل عام .

١٩٧٤/٤/٩

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والاعلام	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير ووزير الاوقاف	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
عدنان ابو عودة	ذوقان الهنداوي	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير التربية والتعليم	وزير النقل	وزير الاشغال	وزير السياحة والآثار	وزير البلدية والقروية	وزير الداخلية للشؤون
مضر بدوان	لديم زرو	احمد الشوبكي	غالب بركات	سالم مساعده	فؤاد قلايش

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير الصحة	وزير دولة للشؤون الخارجية
ظاهر نشأت المصري	محي الدين الحسيني	احمد عبد الكريم الطراونة	فؤاد الكيلاني	زهير المقي

وزير التمسوين	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
صادق الشرح	مروان دودين	مروان الحمود	يوسف ذهني

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام معدل لنظام المياه لمشروع قناة الغور الشرقية

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٢٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢٢ :

احسن بطلان

19V2/2/9

وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير المالية طوفان الخنداري	وزير الانشاء والتعمير ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه بالوكالة صباحي امين عرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع ليد الرضاوي
--	-----------------------------------	---	---

وزير التربية والتعليم مهر بدران	وزير النقل نديم زرو	وزير الأشغال العامة احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العدل سالم مساعده	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قاتيش
------------------------------------	------------------------	-------------------------------------	------------------------------------	---------------------------	---

وزير دولة الأرض المحتلة طاهر نشأت المصري	وزير الصحة فؤاد الكيلاني	وزير الداخلية أحمد عبد الكريم الطراونة	وزير المواصلات محي الدين الحسني
وزير دولة للشؤون الخارجية زهير المفتي			

وزير التعليم	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
صادق الشرع	مروان فودين	مروان الحمود	يوسف ذهبي

نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام السلوك الدبلوماسي لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم ١٤ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٣) من النظام الاصيلي على الوجه التالي : -

أ - باضافة (بخارست) الى بلدان الفئة الثالثة الواردة في الفقرة (أ) منها .

ب - بإضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها : -

« وفي حالة إحداث بعثة دبلوماسية جديدة ، فالمجلس الوزراء بتسليم من الوزير تصنيف مركز البعثة تحت الفئة التي يراها مناسبة »

1978/8/18

احسین بیٹا سلال

وزير الشؤون البلدية والتربية	وزير الثقافة والاعلام	وزير المالية	وزير الانشاء	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
عبدان ابو عودة	دوقان الهنداوي	صبيح امين عرو	زيد الرفاعي	الملك فيصل

وزير العدل ووزير التموين بالوكالة سليم مساعدة	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير الداخلية نديم زرو	وزير التربية والتعليم مضر بلوران
---	---------------------------------------	--	------------------------------	--

وزير دولة لشؤون الأرض المحتلة طاهر شانت المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير الداخلية أحمد عبد الكريم الطراونة	وزير الصحة فلواد الكيلالي	وزير دولة للشؤون الخارجية زهر المقي
--	--	--	---------------------------------	---

وزير الأوقاف والشؤون والمقاصات الإسلامية عبد العزيز الحياط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف ذهني
--	--	---------------------------------	---

نحس الحسين لله ملكة من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام موظفي صندوق قروض البلديات والقري

صادر بالاستناد الى المادة (١١) من قانون صندوق قروض البلديات والقري
رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام موظفي صندوق قروض البلديات والقري لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٢) من النظام الاصلي بشطب عبارة (المصنف و) الواردة في مستهل الفقرة (أ) منها .

١٩٧٤/٤/٩

أحسين بطال

وزير الثقافة والاعلام	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
عدنان ابو عودة	ذوقان الهنداوي	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير التربية والتعليم	وزير النقل	وزير الاشغال العامة والسياحة والآثار	وزير الداخلية للشؤون
مضر بدوان	نديم زرو	احمد الشويكي	فؤاد قايش

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير الصحة	وزير دولة للشؤون الخارجية
طاهر نشأت المصري	محي الدين الحسيني	احمد عبد الكريم الطراونة	فؤاد الكيلاني	زهير المهني

وزير التمسوين	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
صادق الشرع	مروان دودين	مروان الحمود	يوسف ذهني

نحس الحسين لله ملكة من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام موظفي المنظمة التعاونية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام موظفي المنظمة التعاونية الاردنية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم (٦١) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٦٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
يقطع من راتب كل موظف من موظفي المنظمة (١٠٪) من راتبه الاساسي للصندوق وتدفع المنظمة في حساب الموظف في حقل خاص مبالغاً يعادل (١٠٪) من راتبه الاساسي .

١٩٧٤/٤/١٤

أحسين بطال

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة والاعلام	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
فؤاد قايش	عدنان ابو عودة	ذوقان الهنداوي	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير التربية والتعليم	وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار	وزير العدل ووزير التكوين بالوكالة
مضر بدوان	نديم زرو	احمد الشويكي	غالب بركات	سلم مساعده

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير الصحة	وزير دولة للشؤون الخارجية
طاهر نشأت المصري	محي الدين الحسيني	احمد عبد الكريم الطراونة	فؤاد الكيلاني	زهير المهني

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
عبد العزيز الخطاط	مروان دودين	مروان الحمود	يوسف ذهني

نحس الحسين لله والحمد لله
الحكومة العراقية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٣

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ١٧ من النظام الاصيل :

أ - بالغاء ما ورد في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

د - ١٦٠ ديناراً في الشهر سكرتير عام رئاسة الوزراء .

ب - باضافة البند (٣) الى آخر الفقرة (هـ) منها .

٣ - مستشار في وزارة المالية .

ج - بالغاء ما ورد في البند (٣) من الفقرة (و) منها .

المادة ٣ - تعدل المادة ٢٣ من النظام الاصيل على الوجه التالي :

أ - باضافة الدرجة التسالية في أول الجدول المشتمل على درجات الصنف الاول المبين في الفقرة (أ) منها :

الاول (أ) (وكيل وزارة) ٩٢ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٨

ب - بالغاء الأرقام ١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٠ الواردة ازاء عبارة اولى (أ) .

ج - باضافة الفقرة (ج) التالية الى آخرها :

ج - يعتبر الحد الاعلى لرواتب وكلاء الوزارات ١٢٠ ديناراً شهرياً وذلك لغايات حساب العلاوات المستحقة بموجب مختلف أنظمة العلاوات :

المادة ٤ - يتم نقل وكيل الوزارة من الدرجة الاولى (أ) الى سلم الدرجة الاولى (أ) (وكيل وزارة) بقرار من مجلس الوزراء وفق الترتيب التالي :

أ - يعدل راتب وكيل الوزارة الذي يتقاضى ١٢٠ ديناراً منذ أقل من سنة الى راتب السنة الثالثة منها (١٢٤) ديناراً ويستحق الزيادة السنوية بعد انقضاء سنة على تقاضيه الراتب الجديد .

ب - يعدل راتب وكيل الوزارة الذي يتقاضى ١٢٠ ديناراً منذ سنة أو أكثر الى راتب السنة الثالثة (١٢٤) ديناراً مضافاً اليه زيادة سنوية واحدة عن كل سنة أخرى تقاضى ذلك الراتب خلالها .

أما وكيل الوزارة الذي يتقاضى راتباً يقل عن ١٢٠ ديناراً فيستحق الزيادة السنوية الأولى ويصبح راتبه ١٢٠ ديناراً بعد مرور سنة على تقاضيه ذلك الراتب .

أحمد بن طلال

١٩٧٤/٤/٢٣

وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قايش
وزير الثقافة
والاعلام
عدنان أبو عوده
وزير
المالية
ذوقان الهنداوي
وزير
الانشاء والتعمير
صبحي أمين عمرو
رئيس الوزراء ووزير
الخارجية والدفاع
زيد الرفاعي

وزير
النقل
لنسيم زرو
وزير
الاشغال العامة
أحمد الشوبكي
وزير
السياحة والآثار
غالب بركات
وزير العدل ووزير
التموين بالوكالة
سالم مساعده
وزير
الاقتصاد الوطني
عمر النابلسي

وزير
المواصلات
محي الدين الحسيني
وزير
الداخلية
أحمد عبد الكريم الطراولة
وزير
الصحة
فؤاد الكيلاني
وزير دولة
للشؤون الخارجية
زهير المفتي
وزير
التربية والتعليم
مضر بدران

وزير الاوقاف والشؤون
والقنصات الاسلامية
عبد العزيز الخياط
وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
مروان دودين
وزير
الزراعة
مروان الحمود
وزير الشؤون
الاقتصادية والعمل
يوسف ذهني
وزير دولة لشؤون
الارض المحتلة
طاهر نشأت المصري

ج - اذا لم يلتزم بمبادئ الميثاق واحكامه او تصرف تصرفا مشينا او ضارا بمصلحة الاتحاد .

د - يكون قرار اللجنة التنفيذية قطعيا .

هـ - عند خلق مقعد احد الاعضاء المنتخبين او المدينين الذين يشغلون مركزا اداريا او قياديا او تنظيميا لاي سبب من الاسباب بعاد انتخاب عضو مكانه بالطريقة ذاتها .

المادة ١٣ - أ - المجموعة الوحدة التي يتكون منها الاتحاد وتتألف من ٩ - ١١ عضوا ينتخبون رئيسهم من بينهم .

ب - الشعبية تكون من رؤساء المجموعات في كل مدينة او قرية او مخيم على ان لا يقل عدد مجموعات الشعبة الواحدة عن عشر مجموعات وتنتخب الشعبة احدا اعضاؤها رئيسا لها .

ج - لجنة المدينة وهي التي ينتخبها رؤساء الشعب بالعدد الذي تقررره اللجنة التنفيذية العليا وبالطريقة التي ترسمها .

د - مجلس المحافظة ويكون من عشرة اعضاء ينتخبهم رؤساء الشعب في المحافظة والذين بدورهم يشكلون مؤتمر المحافظة وينتخب مجلس المحافظة من بين اعضائه رئيسا له .

المادة ١٤ - أ - مجلس الاتحاد يتألف من ١٢٠ عضوا مع مراعاة تمثيل جميع المحافظات في صفتي المملكة .

ب - ينتخب المؤتمر العام المكون من جميع رؤساء الشعب في المملكة ثمانين عضوا من اعضاء المجلس .

ج - يعين جلالة الملك ٤٠ عضوا في مجلس الاتحاد الى ان تزول آثار العدوان .

المادة ١٥ - تتألف اللجنة التنفيذية العليا من ثمانية عشر عضوا ينتخب مجلس الاتحاد « ١٢ » عضوا من هذه اللجنة ويعين جلالة الملك الاعضاء الستة الباقين .

المادة ١٦ - تختار اللجنة التنفيذية العليا اعضاء مكتب القيادة باستثناء الامين العام الذي يعينه جلالة الملك .

المادة ١٧ - يتألف مكتب قيادة الاتحاد من :

- الامين العام .
- مدير المكتب المالي والقانوني .
- مدير المكتب السياسي والاعلامي .
- مدير المكتب التربوي والاجتماعي .
- مدير المكتب الاقتصادي والزراعي .
- مدير مكتب التنظيم الشعبي .
- مدير مكتب الدراسات والبحوث .

المادة ١٨ - أ - يعقد مكتب القيادة اجتماعاته العادية برئاسة الامين العام ويدعوة منه .

ب - لجلالة الملك أو نائبه دعوة مكتب قيادة الاتحاد للاجتماع برأسته كلما رأى ذلك ضروريا .

ج - عند غياب الأمين العام ينتخب مكتب القيادة أحد أعضائه ليترأس الاجتماعات .

المادة ١٩ - أ - لا يجوز لموظف الاتحاد ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الاتحاد وعلى الموظف الذي يرغب في ذلك تقديم استقالته قبل شهر من اجراء الانتخابات ولكن للموظف أو العامل في الاتحاد أن يكون عضوا في المجلس عن طريق التعيين .

ب - للجنة التنفيذية بتسيب من الامين العام تعيين اعضاء مجلس الاتحاد في أي وظيفة في الاتحاد .

ج - ليس في هذا النظام ما يمنع اعضاء مكتب القيادة أو اللجنة التنفيذية من الجمع بين عملهم في الاتحاد وبين أي منصب في الاتحاد .

المادة ٢٠ - تعقد المجموعة اجتماعاً واحداً كل اسبوعين على الاقل وتبحث كل مجموعة في وسائل خدمتها للشعب وتطبيق مبادئ الاتحاد وقراراته .

المادة ٢١ - تعقد الشعبة اجتماعاً واحداً على الاقل في كل شهر وتبحث اقتراحات المجموعات الاخرى بالاضافة الى اساليب العمل لتحقيق اهداف الاتحاد وترسل اقتراحاتها وتوصياتها الى لجنة المدينة أو مجلس المحافظة .

المادة ٢٢ - يجتمع لجنة المدينة حينما تؤسس مرة واحدة على الاقل في الشهر وتختص اللجنة بدراسة شؤون الاتحاد في المدينة ونشر مبادئ الاتحاد وتحقيق غاياته وأهدافه وترفع ما تراه مناسباً من القرارات الى مجلس المحافظة أو مؤتمرها .

المادة ٢٣ - يعقد مجلس المحافظة اجتماعاً واحداً كل شهرين ويتخذ القرارات حول ما يلي :

- اقتراحات المجموعات والشعب ولجان المدينة .
- رسم السياسة العملية التطبيقية في المحافظة .
- تقديم التوصي الى اللجنة التنفيذية العليا .
- تنظيم الصلة بين مجلس المحافظة واللجنة التنفيذية العليا .

المادة ٢٤ - يعقد مؤتمر المحافظة مرة واحدة في كل سنة وذلك لبحث الامور التالية وانجازها :

- انتخاب مجلس المحافظة .
- المصادقة على التقرير السنوي عن منجزات الاتحاد في المحافظة .
- القرار التوصي والاقتراحات التي ترفع للمؤتمر العام .

المادة ٢٥ - يعقد المؤتمر العام للاتحاد مرة واحدة كل سنتين لانتخاب مجلس الاتحاد .

المادة ٢٦ - يجتمع مجلس الاتحاد مرة واحدة على الاقل في كل سنة أشهر ويختص بما يلي :

- اقرار السياسة التفصيلية للاتحاد وبرامجه عمله .
- متابعة نشاطاته وتقييمها والمصادقة على التقرير السنوي .
- اقرار الموازنة السنوية للاتحاد .
- انتخاب « ١٢ » عضواً من اعضاء الاتحاد لعضوية اللجنة التنفيذية .

المادة ٢٧ - للجنة التنفيذية العليا أو ثلثي اعضاء مجلس الاتحاد حق اقتراح تعديل الميثاق على أن ينظر في التعديل في جلسة قادمة ، شريطة أن يزيد عدد الحضور في جلسة التعديل على ثلثي اعضاء المجلس وأن يصوت الى جانب التعديل كذلك أكثر من ثلثي الاعضاء الحاضرين .

هكذا من الأشهر

المادة ٢٨ - يجتمع اللجنة التنفيذية العليا مرة واحدة على الأقل في كل شهر وتتخذ قراراتها حول ما يلي :

- أ - رسم السياسة العامة للاتحاد ومتابعة برامج العمل والتنفيذ .
- ب - اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون المالية .
- ج - اقرار مشاريع الانظمة والتعليمات وتعديلاتها .

المادة ٢٩ - يجتمع مكتب قيادة الاتحاد مرة واحدة على الأقل في الاسبوع ويتخذ القرارات حول ما يلي :

- أ - وضع السياسة التفصيلية للاتحاد في ميادين نشاطه ورفعها للجنة التنفيذية .
- ب - دراسة التقارير والاقتراحات الواردة من مجالس المحافظات واتخاذ ما يلزم بشأنها .
- ج - اتخاذ القرارات الهامة والمستعجلة ومعالجة المشكلات الطارئة والبت بها .
- د - بيان رأي الاتحاد في القضايا الداخلية والعربية والدولية .
- هـ - الاتصال والتنسيق مع الهيئات والمؤسسات الحكومية والاهلية .
- و - تعيين الاجان الضرورية للمؤسسات التابعة للاتحاد ومراقبة اعمالها .

المادة ٣٠ - يخص الأمين العام بما يلي :

- أ - الاشراف الاداري والتنظيمي على جميع اجهزة الاتحاد .
- ب - ابلاغ جميع القرارات الى مجالس المحافظات .
- ج - متابعة التنفيذ والانجاز وتقييمه .
- د - تسلم جميع المراسلات من مجالس المحافظات وتوزيعها على المكاتب .
- هـ - اعداد التقرير السنوي للاتحاد .
- و - تلقي الاقتراحات من فروع الاتحاد ورفعها لمكتب القيادة .
- ز - تنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية ومكتب القيادة ومجلس الاتحاد .

المادة ٣١ - يعين للاتحاد مدير عام ينتسب من الأمين العام وقرار من مكتب القيادة .

المادة ٣٢ - تتكون الموارد المالية للاتحاد من :

- أ - رسوم الانضمام والاشتراك .
- ب - التبرعات والهبات .
- ج - أية منحة أو مساعدة سنوية تخصصها الحكومة .
- د - موارد المؤسسات التابعة للاتحاد والارباح المتحققة لها .
- هـ - أي مورد آخر يرد له .

المادة ٣٣ - يحق لكل محافظة اتفاق (٨٠) بالمئة من الاموال المتحصلة لديها على مشروعات الاتحاد ونشاطاته وتحويل الباقي الى المدير العام للاتحاد .

المادة ٣٤ - يرسم كل مكتب من المكاتب الوارد ذكرها في المادة (١٧) من هذا النظام السياسة التي تتبع ضمن اختصاصه .

لادة ٣٥ - يعتمد الاتحاد في سائر تنظيياته اسلوب الديمقراطية والمناقشة الحرة .

لادة ٣٦ - للجنة التنفيذية العليا ان تاعني او تعدل اي قرار تتخذه احدى المجموعات او الشعب او لجان المدن او مجالس المحافظات .

أحمد بن طلال

١٩٧٤/٢/١٢

وزير الداخلية للشؤون وزير الثقافة وزير الزراعة وزير الاشياء رئيس الوزراء ووزير
البلدية والقروية والاعلام المالية والتعمير الخارجية والدفاع
فؤاد قاقيش عدنان ابو عوده ذوقان الهنداوي صبحي امين عمرو زيد الرفاعي

وزير
النفط
وزير
الاشغال العامة
وزير
السياحة
وزير
الاقتصاد الوطني
وزير
المساعد
وزير
السياحة
وزير
الاقتصاد الوطني
وزير
المساعد

وزير
الامارات
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم

وزير
الامارات
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم

وزير
الامارات
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم

وزير
الامارات
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم

وزير
الامارات
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم

وزير
الامارات
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم

وزير
الامارات
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم

وزير
الامارات
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم

وزير
الامارات
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم

وزير
الامارات
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم
وزير
الداخلية
وزير
الصحة
وزير
دولة
وزير
التربية والتعليم